البنـــوك الأجنبيـــة والمشتركة فى عشر ســـنوات

الدكتـــور
اسماعيل عبد الرحيم شلبى
كليـــة الحقـــوق ـــ جامعة الزقازيق

البنـــوك الاجنبية والمشتركة فى عشر سنوات

نبذة عن البنوك الاجنبية فى مصر حتى سياسة الانفتاح الاقتصادى :

ظهرت البنوك الاجنبية فى مصر فى منتصف القرن التاسع عشر • وكانت مراكزها الرئيسية بالاسكندرية • وفى أواخر القـــرن التاسع عشر ظهرت فئتين الممولين أو البتاكرة المتمصرين •

وفى عام ١٨٥٦ انشىء البنك المصرى على شكل شركة مساهمة من بعض الممولين الانجليز ، وكان مركزه الرئيسى فى لندن ، ولكن فتحت له فروع بالقاهرة والاسكندرية (١) •

وفى عام ١٨٦١ انشىء بنـــك الانجلو ايجيبشـــيان برأس مال انجليزى فرنسى ، وكان مركزه الرئيسى أيضا فى لندن •

وفى عام ١٨٩٨ انشىء البنك الاهلى المصرى ليكون بنك الحكومة ، وبنك الاصدار وذلك برأس مال قدره مليون جنيه •

وقد تميزت هذه الفترة بعدم فرض الدولة لاية قيود على انشاء البنوك المساهمة أو فروع البنوك الاجنبية مما أتاح الفرصـــة لانشاء

---

(١) انظر تفصيلات ذلك فى المراجع التالية :

— د. على الجريتلى — تطور النظـــام المصرفى فى مصر الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع — القاهرة ١٩٦٠ .

— دراسة عن بنوك القطاع العام — وحدة الدراسات الاقتصادية — وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى — ديسمبر ١٩٨٠ .

العديد منها (١) ٠

ويلاحظ أن الدول التى قامت بنوكها بفتح فروع لها فى مصر ، كانت ترتبط معها بروابط وثيقة ٠ ومنها أن مصر كانت هدفا لمطامعها الاستعمارية ، أو مصدرا من مصادر المواد الاولية لصناعاتها ، أو سوقا للمنتجات الصناعية التى تصدرها ٠ بالاضافة الى وجود جاليات أجنبية كثيرة فى مصر كانت هذه الفروع تعمل على خدمتها وفى بعض الحالات كانت الحكومات الاجنبية تشجع البنوك على التوسع فى أعمالها ونشاطها بمصر ، أملا فى أن يؤدى ذلك الى زيادة النفوذ السياسى لهذه الدول داخل مصر (٢) ٠

الاسم	عام التأسيس	الجنسية
(١) هذه الفروع هى :		
	١٨٦٠	فرنسي
	١٨٦٤	انجليزى فرنسى
	١٨٧٠	يابانى
	١٨٧٤	فرنسى
	١٨٨٠	ايطالى
	١٨٨٩	فرنسى
	١٨٩٤	يونانى
	١٩٠٤	يونانى المانى
	١٩٠٥	يونانى
	١٩٠٥	يونانى
	١٩٠٦	يونانى
	١٩٠٧	يونانى انجليزى
	١٩١٢	بلجيكى
	١٩١٦	انجليزى
	١٩١٩	انجليزى

د. على الجريتلى ــ تطور النظام المصرفى فى مصر ــ مرجع سابق ص ٢٢٩ ٠
سابق ص ٢٢٩ ٠

(٢) انظر المرجع السابق ٠

وفى عام ١٨٨٠ أنشىء البنك العقارى المصرى باشراف البنوك الفرنسية الكبرى (١) • ونظرا لاقتصار هذا البنك على التعامل مع كبار الملاك ولجوء صغارهم الى المرابين للحصول على ما يحتاجونه من قروض تصل الفائدة فيها الى ٣٠٪ سنويا ، قام البنك الاهلى عام ١٩٠٢ بتأسيس البنك الزراعى المصرى بالاشتراك مع بعض الممولين الاجانب بغرض اقراض صغار الملاك بدلا من قيام البنك الاهلى بذلك مباشرة •

وفى عام ١٩٠٥ تأسس بنك الاراضى المصرى وذلك من بعض الممولين الاجانب • وقد بلغت موارده — من رأسمال وسندات — عام ١٩٠٦ حوالى ٢ر٥ مليون جنيه •

ومن الملاحظ أن البنوك الاجنبية لم تلق نجاحا يذكر فى جذب ودائع المصريين حتى الحرب العالمية الاولى • بل ظلت تصدر أسهمها فى الخارج لفترة طويلة • كما أنها كانت تعتمد على الاقتراض الموسمى من الاسواق المالية العالمية • وكانت الهيئات الحكومية وشبه الحكومية تعتبر الممول الاكبر للودائع الداخلية لهذه البنوك (٣) •

وقدبدأت أعمال البنوك فى النمو اعتبارا من عام ١٩٠٠ بعد أن أصبح البنكنوت عملة لها صفة الابراء خلال الحرب العالمية الاولى • هذا وقد تأثرت مصر كثيرا بالكساد الذى ألم بأوربا عام ١٩٠٧ • حيث تم تصفية عدد كبير من البنوك التجارية منها البنك المصرى • وقد أعقب ذلك انشاء عدد جديد من البنوك المساهمة وتحول عدد من فروع البنوك الاجنبية الى شركات مساهمة مصرية • وقد تضاءلت فى

---

(١) انظر تفصيلات نشاط هذا البنك من عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٥١ فى المرجع التالى :

(٢) انظر تفصيلات نشاطه فى المرجع السابق • ص ٣٩٧ •

(٣) مثل المحاكم المختلطة والاهلية وبلدية الاسكندرية ، وصندوق الدين ، والجمارك والسكك الحديدية ، والشركات المساهمة الكبرى •

تلك الفترة أهمية البنوك الخاصة • وتحول بعضها الى شركات مالية (١) •

وفى عام ١٩٢٠ أنشىء بنك مصر ، وذلك فى فترة البعث الوطنى التى تلت الحرب العالمية الاولى • ولاول مرة يشرف على تأسيس أحد البنوك مصريون بالمولد ورأس مال مصرى صميم • وقد أقبل المصريون على الاكتتاب فى أسهم هذا البنك اقبالا كبيرا • حتى أن نموه كان خارقا للعادة • وقد بلغت ودائعه ٢٠٠ ألف جنيه عام ١٩٢٠ ثم ارتفعت الى ٨ مليون جنيه عام ١٩٣٠ • ثم الى ما يزيد عن ٣٥ مليون جنيه بعد ذلك (٢) •

مرحلة ما قبل الستينات :

حدث تغير ملحوظ فى أعمال البنوك التجارية الاجنبية ، وذلك بعد فرض الرقابة على النقد خلال الحرب العالمية الثانية • حيث تعذر على هذه البنوك الالتجاء الى الوسائل التقليدية فى التمويل ، واتجهت الى الاقتراض من البنك الاهلى المصرى لمواجهة التمويل الموسمى بضمان سندات وأذون مقدمة بعملات قابلة للتحويل ، تودعها فى فى المراكز الرئيسية فى فرعه بلندن • كما اضطرت هذه البنوك الى استثمار الفائض من أموالها خلال الصيف فى شراء اذون الخزانة المصرية ، وذلك بعد أن حرمت من ميزة تحويل فائض أموالها الى الخارج واسترداده بسعر صرف ثابت • وقد زادت عدد البنوك التجارية من ٧ بنوك فى أواخر القرن التاسع عشر الى ٢٥ بنكا فى القرن العشرين •

وفى عام ١٩٥١ صدر القانون رقم ٥٧ والذى أضفى على البنوك الاهلية صفة البنك المركزى ومنحه قدرا من السلطات تمكنه من تنظيم الائتمان والعمل على استقرار قيمة العملة • كما أعطى للبنك الاهلى

---

(١) انظر تفصيلات نشاط البنوك والمصارف الانجليزية والفرنسية والبلجيكية فى المرجع السابق ، ص ٣٩٩ — ٤٠٤ •

(٢) انظر — نبيل ابراهيم — محمد حافظ — النواحى العملية لسياسة البنوك التجارية — دار النهضة العربية ١٩٧٤ ، ١٥ ، ١٦ •

المصرى باعتباره بنك الاصدار وبنك الحكـومة بعض الصلاحيات فى شأن ادارة السياسة النقدية والائتمانية • الا أنه وفقا لذلك القانون كانت ادارة هذه السياسة من اختصاص اللجنة العليا لشئون النقـد والائتمان التى يرأسها وزير المالية •

وقد كان النظام المصرفى آنذاك يغلب عليه الطابع الاجنبى سواء من حيث الادارة أو الملكية • بـل كانت البنوك الاجنبية متصـلة بمراكزها الرئيسية بالخارج أكثر من أتصالها بالاقتصاد المحلى • وكان العنصر الحاكم لنشاط هذه البنوك هو التمويل الموسمى لمحصـول القطن • ولم يكن البنك الاهلى المصرى نفسه يبتعد كثيرا عـن هذه السمات بل أنه كان يقوم أيضا بالعمليات المصرفية التجارية المعتادة منافسا للبنوك الاخرى ، فضلا عن وجوب أدائه لدوره كبنك مركزى • مع العلم بأن القانون المذكور لم يعطى البنك الاهلى الصلاحيات اللازمة لضمان التزام الوحدات المصرفية الاخرى بما يقرره •

مرحلة الستينات حتى سياسة الانفتاح الاقتصادى :

ومع التحولات السـياسية فى عـام ١٩٥٢ وما أعقبهـا حتى عام ١٩٥٦ كان تجاوب البنوك القـائمة على الاحتياجات الاقتصادية محدودا بما أقتضى تمصير الجهـاز المصرفى أولا ثم صـدر القانون ١٩٦٣ لسنة ١٩٥٧ المسمى بقانون البنوك والائتمان • وقـد أكسب هذا القانون البنك الاهلى المصرى صلاحيات كاملة بالنسـبة لادارة السياسة النقدية والائمان والاشراف والرقابة على البنوك هذا مع العلم بأن هذا القانون مازال ساريا حتى الآن • وقد اتسمت الفترة منذ عام ١٩٥٧ وحتى عـام ١٩٦٠ ببداية جهـود مثمرة فى متابعة الاداء المصرفى ووضع أسس لادارة السياسة النقدية الائتمانية •

ولقد كان لتمصير البنوك العاملة فى مصر بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ خطوة جوهرية لتحرير البنوك من التبعية الاجنبية ، حيث كان مسلك البنوك الانجليزية والفرنسية عقب تأميم قناة السويس غير مرض مما نبه المسئولين الى خطوة ما يتعرض له الاقتصاد القومى

نتيجة سيطرة البنوك الاجنبية على قطاع هام من النشاط المصرفى • حيث بلغت رؤوس أموال هذه البنوك فى أواخر ديسمبر ١٩٥٦ ما يزيد عن ٢ر٥ مليون جنيه وتتحكم فى حوالى ١٠٠ ملون جنيه جملة ودائع البنوك التجارية ، والتى كانت تبلغ حوالى ١٩٥ مليون جنيه • كما بلغ نصيبها من الكمبيالات المخصومة والسلفيات نحو ٧٦ مليون جنيه • وكان الرقم الاجمالى لجميع البنوك فى هذا النشاط هو ١٥٨ مليون جنيه •

كما أن هذه البنوك قد ركزت نشاطها على تمويل التجارة الخارجية وجزء منه لتمويل محصول القطن دون الدخول فى المشروعات الاستثمارية والتمويلية للقطاعات الاقتصادية • كما أن هذه البنوك لم تكن تتجاوب مع التطورات الاقتصادية ومثال ذلك عدم تمويلها لمصول القطن عام ٥٦/١٩٥٧ حيث قام بنك مصر بالاشتراك مع البنوك المصرية الاخرى بهذا التمويل •

وفى عام ١٩٦٠ نقل ملكية البنك الاهلى المصرى للدولة بالقانون رقم ٤٠• ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ بتقسيمه الى منشأتين احداهما تقوم بوظائف البنك المركزى والثانية تقوم بعمليات البنوك التجارية •

وفى ٢٠ يوليو ١٩٦١ صدرت مجموعة من التشريعات الهامة ، أهمها تأميم جميع البنوك بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ • وقد تم توزيعها على المؤسسات العامة الثلاثة التى كانت قائمة وهى المؤسسة الاقتصادية ، ومؤسسة مصر ، ومؤسسة النصر •

ثم حدثت عدة ادماجات للبنوك حيث خفض عددها من الـ ١١ بنك الى خمسة بنوك وذلك فى أول يوليو ١٩٦٤ • ثم أصبحت بعد ذلك أربعة بنوك فى ٢١ سبتمبر ١٩٧١ بموجب القرار الجمهورى

رقم ٢٤٢٢ (١) .

مرحلة الانفتاح الاقتصادى :

فى عام ١٩٧٤ صدر القانون رقم ٤٣ والخاص باستثمار رأس المال العربى والاجنبى متضمنا السماح للبنوك الخاصة بالعمل فى نطاق أحكامه ، وتضمن شروطا لنطاق العمل المصرفى ، منها مشاركة مصرية فى حدود لا تقل عن ٥١٪ لتلك البنوك التى ترغب فى التعامل بالعملة المحلية والاجنبية . وأجاز تملك الاجانب بالكامل للبنوك اذا ما قصرت تعامله على العملة الاجنبية فقط .

ثم صدر بعد ذلك القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والذى سمح بانشاء بنوك الاستثمار والاعمال . كما صدر فى نفس العام القرار الجمهورى رقم ٦٦٣ بالغاء القرار الجمهورى السابق رقم ٢٤٢٢ وأطلق حرية الجهاز المصرفى فى كافة المجالات بما يتوافق مع خدمة الاقتصاد القومى .

موقف البنوك الوطنية قبل سياسة الانفتاح الاقتصادى :

كانت البنوك الوطنية تتعرض لبعض أوجه النقد والمشاكل والصعوبات قبل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ وعلى سبيل المثال ما يلى :

---

(١) وهذه البنوك هى البنك الاهلى ، وبنك مصر ، وبنك الاسكندرية ، وبنك القاهرة وذلك اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٢ . وقد اختص كل منهما بنشاط معين وذلك على الوجه التالى :

ا — البنك الاهلى : تمويل عمليات التجارة الخارجية .

ب — بنك مصر : تمويل عمليات التجارة الداخلية والحاصلات الزراعية .

جـ — بنك الاسكندرية : يختص بشئون الانتاج وجميع الخدمات المصرفية لوحدات الانتاج الصناعية والزراعية والمصرفية .

د — بنك القاهرة : يختص بالخدمات فيقدم الخدمات المصرفية لوحدات القطاع العام التى تباشر عمليات الخدمات .

١ ــ سوء الخدمات المصرفية والتى تقدم للوطنين •

٢ ــ ركزت البنوك فى توجيه مواردها لتمويل القطاع العام وحدات منها للقطاع الخاص وذلك اتباعا لسياسة الدولة •

٣ ــ اتخذت ادارة البنوك المركزية الملطقة كأسلوب للعمل •

٤ ــ عدم احداث تطوير لاساليب العمل وادخال الاجهزة والآت الحاسبة الحديثة مع الاهتمام بالتدريب للعاملين •

٥ ــ ارغام هذه البنوك على توظيف أعداد من العاملين رغم عدم اجتها لهم عن طريق نظام القوى العاملة •

٦ ــ تطبيق نظام التخصص الذى أرغمت عليه انتفت معه المنافسة •

٧ ــ ما وضعه البنك المركزى من شروط وضوابط تقيد البنوك البنوك الوطنية فى حالة انتهاجها للسياسة الاستثمارية ومساهمتها فى رؤوس الاموال بالمشروعات المنشأة طبقا لاحكام قوانين استثمار رأس آلمال العربى والاجنبى (١) •

أهم السمات الاقتصادية فى فترة منتصف السبعينيات :

اتسمت فترة منتصف السبعينات ببعض السمات الاقتصادية منها ارتفاع الاسعار العالمية بمعدلات متصاعدة أثر ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣ وقد برزت هذه الظاهرة العالمية بمعدلات متصادعدة آثر ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣ وقد كان لذلك أثاره على تكلفة الاستثمارات المنفذة • وقد برزت هذه الظاهرة فى مصر نظرا لان حجم الاستثمارات اللازمة كان لتعويض قصور الانفاق الاستثمارى فى السنوات ٦٧/١٩٦٣ • فضلا عن ضرورة الاستثمار لمقابلة زيادة عدد السكان فى السنوات التالية •

وقد نتج عما سبق زيادة العجز بالموازنة العامة سواء لمقابلة تصاعد الانفاق الاستثمارى أو لمقابلة نفقات دعم السلع الاستهلاكية •

---

(١) انظر مذكرة البنك المركزى الصادرة فى ١٩٧٨/١١/١٦ ؛ المساهمات فى المشروعات المنشأة بأحكام قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة) .

كما أن لجوء الحكومة فى تمويل العجز بالدرجة الاولى للجهاز المصرفى قد ترتب عليه تصاعد الضغوط التضخمية لزيادة الائتمان الحكومى الممول من الجهاز المصرفى .

كما ساعد على زيادة تصاعد التضخم زيادة عدد العاملين فى الخارج واتجاه جزء كبير من تحويلاتهم الى التوظيف فى القطاع العقارى ومن خلال السوق غير الرسمية ، مما أدى الى ارتفاع الاسعار المحلية وتراجع سعر صرف الجنيه المصرى .

وقد أدى تفاقم المشكلة ما أقترحته السياسات العامة من دعم السلع الاستهلاكية وزيادة الاجور دون حدوث تغيير ملموس فى سياسات الانتاج فالتهم غير مطلوبة الاستيراد للسلع الاستهلاكية سواء بالنسبة للحكومة أو القطاع الخاص المكون الاجنبى الممول من الخارج .

وقد جاءت الخطة الخمسية للعمل على تصحيح الاختلالات التى حدثت نتيجة للظروف السابقة . كما تركزت الموارد الاساسية فى بداية الخطة على حصيلة البترول التى بدأت مع تحرير سيناء ، وقناة السويس ، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، والسياحة .

ويتلخص ما سبق فى أن مشكلة البنوك كوسطاء ماليين فى الظروف الاقتصادية السابق الاشارة اليها تتركز فى انخفاض الطلب على الائتمان الانتاجى الجيد فى حين تتصاعد الودائع .

كما أن من أهم السمات والاعتبارات التى تأثر بها عمل البنوك خلال الفترة محل الدراسة أن صدرت لائحة التعامل بالنقد الاجنبى عام ١٩٧٦ بلفسفة مغايرة للنظام النقدى القديم . حيث أنه كان محظور التعامل فى النقد الاجنبى كقاعدة عامة والاستثناء هو الاباحة فيما وردت به نصوص فى القوانين واللائحة . أما اللائحة رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ فقد أباحت التعامل فى النقد الاجنبى دون الاستثناء من ذلك وهو الحظر على سبيل الحصر باللائحة المذكورة .

كما سمح بحرية الاستيراد من الموارد الخاصة بالعآلة الاجنبية أو التحويل للخارج ، وحرية التحويل من الحسابات بالنقد الاجنبى لتمويل عمليات الاستيراد .

كما أعطيت الحرية لبنوك الاستثمار والاعمال لقبول الايداعات مختلفة الآجال بالعملات المحلية والاجنبية ، وذلك مثـل ما هو متبع للبنوك التجارية • ولم توضح الضوابط أو القواعد المحددة لدورها الاستثمارى •

المزايا التى حصلت عليها البنوك الاجنبية والمشتركة :

حصلت البنوك الاجنبية والمشتركة على عدة مزايا واستثناءات كثيرة منها ما يلى : (١)

١ ــ استثنائها من القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقـد •

٢ ــ الاعفاءات الضريبية الكثيرة (٢) •

٣ ــ عدم جواز تأميم المشروعات المنشـأة انتفاعا بأحكـام قانون الاستثمار أو مصادرتها •

٤ ــ عدم جواز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائى •

٥ ــ السماح بالتجاوز عن شرط السنوات الخمس الخاصـة باعادة تحويل المال المستثمر الى الخارج أو التصرف فيه •

٦ ــ كما حصلت هذه البنوك على عدة مزايا أخـرى انفردت بهـا دون البنوك الوطنية على سبيل المثال ما يلى :

(أ) ما جاء بنص اللائحة الموحدة لاسعار الخدمات المصرفية أن عملية تغذية الحسابات المفتوحة بالعملات الاجنبية أو الحرة بالجنيه المصرى ، على عدم تقاضى أية عمولات الا فى حالة التغذية ببنكنوت • حيث يتم تقاضى عمولة بواقع ٥ر٠٪ بحـد أدنى ٢ دولار أمريكى

---

(١) انظر المراجع التالية :
ــ سيد البواب ــ الحجم المصرفى للبنـوك الاجنبية ــ الاهـرام الاقتصادى ــ ١٤ يوليو ١٩٨٠ •
ــ د• محمد على رفعت ــ حول رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والاقليمية ــ المؤتمر العلمى السـنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ــ مارس ١٩٨٠ •

(٢) من هذه الاعفاءات ما يلى :

أو ما يعادلها عن كل ايداع .

(ب-ج) جواز الحجز على أرصدة العملاء فى بنوك القطاع العام باستثناء شهادات الاستثمار وصندوق توفير البريد ، بينما هذا غير جائز بالنسبة للبنوك الاجنبية والمشتركة بالاضافة الى المصرف العربى الدولى والبنك العربى الافريقى .

جـ — تنص لائحة التعامل بالنقد الاجنبى والصادرة بموجب القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بالنسبة للبنكنوت الاجنبى غير ثابت المصدر على ايداعه فى حسابات خاصة . كما حددت اعتبارات خاصة لاستخدامه . ومن الملاحظ أن البنوك الوطنية تلتزم بما جاء بهذا الشأن أما البنوك الاجنبية فانها تودع هذا البنكنوت غير ثابت المصدر فى حسابات حرة بمعنى استخدامه دون الالتزام المقرر . وبذلك تتحايل هذه البنوك على القانون الخاص بالتحويلات من حسابات العملاء الخاصة الى الخارج بحد أقصى ألفين جنيه فى السنة ، نظرا لايداعها لهذا البنكنوت فى حسابات

أ — الضريبة على ايرادات القيم المنقولة .
ب — الضريبة على الارباح التجارية والصناعية .
جـ — الضريبة العامة على الايرادات وذلك لمدة خمس سنوات . وكذلك ولذات المدة على عائد الارباح التى يعاد استثمارها فى المشروع والاحتياطات الخاصة .
د — اعفاء الاسهم من رسم الدمغة لمدة خمس سنوات .
هـ — اعفاء كافة عناصر الاصول الراسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لانشاء المشروعات المقبولة من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .
و — اعفاء الارباح التى يوزعها كل مشروع بنسبة ٥٪ من القيمة الاصلية لحصة الممول وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء المنصوص عليها فى المادة السابقة من الضريبة العامة على الايراد .
ز — العوائد المستحقة على القروض التى يعقدها المشروع بالنقد الاجنبى من جميع الضرائب والرسوم حتى لو اتخذت شكل ودائع .
ح — المبالغ الخاصة لضريبة كسب العمل من الضريبة العامة على الايراد .

— انظر المرجع السابق .

حرة • مما يمكنها من تحويل أية مبالغ لعملائها بالخارج • وهذا يساعدها أيضا على جذب الكثير من العملاء مما يحد من المنافسة العادلة بين هذه البنوك والبنوك الوطنية •

د ــ تقوم البنوك الاجنبية بعمليات استبدال العملات الاجنبية من عملة الى أخرى دون توسيط السوق الموازية • بينما البنوك الوطنية لا يمكنها القيام بمثل هذه المعليات حيث تلتزم بتوسيط السوق الموازية فى حالة تغير العملات الاجنبية بالجنية المصرى • وبذلك يتحمل العميل فروق أسعار البيع والشراء •

٧ ــ هذا بالرغم مما سلف ذكره من مميزات واستثناءات حصلت عليها البنوك الاجنبية وما نص اليه من سعى من أجل الحصول على مزيد منها ، نجد أنه توجد عدة بنوك انشأت بقوانين خاصة وحصلت على مميزات كبيرة ، خارج نطاق قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى وهى :

أ ــ المصرف العربى الدولى (١) •
ب ــ البنك العربى الافريقى (٢) •
جـ ــ بنك فيصل الاسلامى المصرى (٣) •

البنوك الاجنبية والمشتركة والتى انشأت وفقا لاحكام قانون الاستثمار

بدأت البنوك الاجنبية والشتركة والتى تعمل فى اطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتسعة بنوك عام ١٩٧٥ ثم ازداد عددها حتى أصبحت ٧٠ بنكا فى يونيو ١٩٧٤ وبيانها كالآتى :

---

(١) انشىء المصرف العربى الدولى بموجب اتفاقية تمت بالقاهرة فى ١٩٧٣/٨/٢٢ بين كل من مصر وليبيا وسلطنة عمان واحد المواطنين العرب بصفة شخصية ــ وذلك من اجل القيام بجميع الاعمال المصرفية والمالية والتجارية المتعلقة بمشروعات التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية بصفة خاصة للدول الاعضاء وغيرها من الدول العربية •

(٢) انشىء البنك بقرار جمهورى بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ وذلك من اجل المساهمة فى تنمية الدول العربية والافريقية صناعيا وتجاريا وتدعيم وتقوية التعاون بين البلاد العربية والافريقية •

(٣) انشىء هذا البنك بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ وحصل على عدة مزايا منها أن تكون معاملته بالعملات الحرة او المصرية وفقا للقواعد

	عـــدد
١ ــ بنوك تجارية مشتركة وخاصة	٣٩
٢ ــ بنوك استمار وأعمال :	
أ ــ بنوك استثمار وأعمال مشتركة	١٠
ب ــ فروع لبنوك أجنبية	٢١
	٧٠

البنوك التجارية المشتركة والخاصة :

المركز المـــالى : (١)

بلغ مجموع المركز المـــالى للبنوك التجارية المشتركة والخاصـــة فى يونيو ١٩٨٤ نحو ٨ مليار جنيه ، وذلك بزيادة قدرها ١ر١ مليار جنيه عن يونيو ١٩٨٣ ، أى بمعدل نمو قدره ٤ر١٧٪ ٠

بينما بلغ مجموع المركز المالى لمجمع البنوك التجارية (قطـــاع عام وخاص) فى يونيو ١٩٨٤ ٥ر٢٥ مليار جنيه ٠ ومن ثم تكـــون نسبة البنوك التجارية المشتركة والخاصة الى الاجمالى نحو ٢ر٣١٪ ٠ وقد بلغت قيمة الزيادة التى حققتها البنوك كلها خلال العام ٢ر٤ مليار جنيه عن ما كان عليه الحال فى يونيو ١٩٨٣ ٠ وقد تبين أن ما حققته بنوك القطاع العام نحو ١ر٣ مليار جنيه أى بمعدل نمو نحو ٩ر١٩٪ ٠

وفما يلى بعض التفصيلات التى طرأت على بنود المركز المـــالى للبنوك التجارية فيما بين نهايتى يونيه ١٩٨٣ ، يونيه ١٩٨٤ :

أولا : الودائع :

بلغت أرصدة الودائع ١٦٧١٧ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٨٤ وبما يشكل حوالى ٥ر٦٥٪ من مجموع المركز المـــالى المجمع للبنوك التجارية ، مقابل ١٣٩١٠ مليون جنيه بنسبة قدرها ٤ر٦٥٪ مليون جنيه فى آخر يونيه ١٩٨٣ ٠ وبذلك حدثت زيادة مقدارها ٢٨٠٦ مليون جنيه بمعدل نمو ٢ر٢٠٪ مقابل زادة مقدارها ٧ر٢٧٥٦ مليون جنيه فيما بين نهايتى يونيه ١٩٨٢ ويونيه ١٩٨٣ بمعدل نمو نحو ٧ر٢٤٪ ٠

---

(١) انظر تقرير البنك المركزى المصرى عن تطوير المركز المـــالى المجمع للبنوك التجارية خلال السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ مذكرة رقم ٨٤/١٣٠٣ فى ١٩٨٤/٩/١٢ ٠

بينما بلغت أرصدة الودائع بالبنوك التجارية والخاصة فى يونية ١٩٨٤ نحو ٥٢٠٢ر٦ مليون جنيه ، أى بنحو ١ر٣١٪ من اجمالى ودائع البنوك التجارية كلها • وقد كانت الزيادة فى الودائع بهذه البنوك خلال ٨٣/١٩٨٤ نحو ٧٥٤ مليون جنيه بمعدل نمو نحو ١٧٪ •

وسوف نشير فيما يلى الى أنواع الودائع المختلفة :

١ ــ الودائع حسب قطاعات النشاط الاقتصادى :

نوضح فيما يلى بيان عن الودائع على مستوى اجمالى البنوك التجارية (قطاع عام وخاص ومشترك) والودائع لدى البنوك التجارية وذلك طبقا لقطاعات النشاط الاقتصدى فى يونيو ١٩٨٤ (بالمليون جنيه) :

	اجمالى البنوك التجارية	البنوك التجارية الاجنبية والمشتركة	النسبة (٪)
القطا الحكومى	١ر٧١١ر٠	١٦٠ر٨	٩ر٤
شركات القطاع العام	٣ر٣٣٣ر١	٦٤٩ر٥	١٩ر٥
قطاع الاعمال الخاص	٢ر٥٧١ر٧	١ر٥٦٢ر٠	٦٠ر٧
القطاع العائلى	٨ر٨٧٩ر١	٢ر٦٩٦ر٥	٣٠ر٤
عالم خارجى	٢٢٢ر١	١٣٣ر٨	٦٠ر٢
	١٦ر٧١٧ر٠	٥ر٢٠٢ر٦	١ر٣١٪

أ ــ الودائع بالبنوك التجارية الاجنبية والمشتركة تبلغ حوالى ثلث اجمالى الودائع بالبنوك التجارية •

ب ــ زيادة نسبة ودائع قطاع الاعمال الخاصة لدى البنوك التجارية الاجنبية المشتركة عن ٦٠٪ لاجمالى نفس الايداعات فى البنوك التجارية كلها ، فانما يدل على مدى الصلة والعلاقة الطيبة التى تربط ما بين عملاء القطاع الخاص وبين هذه البنوك خلاف لما هو عليه الحال ببنوك القطاع العام • ويرجع ذلك الى حسن معاملة واستقبال العملاء وسهولة ويسر وسرعة اداء الاعمال لدى البنوك

جـ ــ أما بالنسبة لايداعات القطاع الحكومى فهى تبلغ ٤ر٩٪ لدى البنوك التجارية الاجنبية والمشتركة من اجمالى البنوك التجارية ويرجع ذلك الى الضوابط المقررة على هذه البنوك والتى تهدف الى تركيز الايداعات الحكومية لدى بنوك القطاع العام .

د ــ ايداعات القطاع العائلى فى البنوك المشتركة يبلغ نسبتها حوالى نحو ٤ر٣٠٪ من ودائعهم بالبنوك التجارية كلها وهى تعادل تقريبا النسبة الكلية لودائع البنوك المشتركة الى امجالى الايداعات بالبنوك التجارية كلها . بل أيضا فى جدود نسبة اجمالى ميزانية هذه البنوك الى اجمالى مةزانيات البنوك التجارية . ونظرا لان ايداعات القطاع العائلى ترتبط بالدخل المقق للقطاعات المودعة من ناحية وفاعلية الوسطاء الماليين فى جذبها من ناحية أخرى ، فان تقارب هذه النسب يعتبر مؤشرا عن التقارب الكبير بين مقدرة هذه البنوك وكذا بنوك القطاع العام على مخاطبة الافراد بالنسبة لودائع الادخار .

هـ ــ أما بالنسبة لدوائع العالم الاخرجى فنجد أن البنوك المشتركة تحصل على ٢ر٦٠٪ من اجمالى البنوك التجارية وبذلك تحصل على معظم هذه الودائع .

ولكن اذا قارنا هذه الودائع لدى البنوك المشتركة مع اجمالى الودائع لدى نفس هذه البنوك لوجدناها تبلغ نسبة ٥ر٢٪ وهى نسبة ضعيفة لاتتناسب مع الغرض الاصلى من انشاء هذه البنوك والتى كانت تتركز أصلا فى جذب الاموال من الخارج .

٢ ــ الودائع حسب نوع العملة :

البيان التالى يوضح موقف الودائع حسب نوع العملة خلال الفترة ٨٢/١٩٨٣ ، ٨٣/١٩٨٤ وذلك بالنسبة للبنوك الاجنبية المشتركة مقارنا باجمالى البنوك التجارية (١) :

التغير خلال السنة المالية	بالعملة المحلية ١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	بالعملة الاجنبية ١٩٨٣/٨٣	١٩٨٤/٨٣
اجمالى البنوك التجارية	٤ر٢٠٠٨	٧ر٢١٧٤	٣ر٧٤٨	٣ر٦٣١
بنوك مشتركة وخاصة	٨ر٧٥٨	٢ر٤٠٠	٥ر٦١٨	٩ر٣٥٣

(١) انظر : تقرير البنك المركزى ــ المرجع السابق ، ص ٢ .

من البيانات السابقة يتضح لنا الآتى :

(أ) بالنسبة للودائع بالعملة المحلية :

(١) انخفضت هذه الودائع لدى البنوك المشتركة والخاصة عام ١٩٨٤ بمقدار ٣٥٨ر٦ مليون جنيه عن عام ١٩٨٣ أى بنسبة ٢ر٤٧٪ ٠

(٢) أن نسبة هذه الودائع لدى البنوك المشتركة عام ١٩٨٣ بـ ٧ر٣٧٪ من جملة هذه الودائع لدى اجمالى البنوك التجارية ٠ بينما أصبحت هذه النسبة فى يونيو ١٩٨٤ تقدر بـ ٤ر١٨٪ ٠ وهذه الظاهرة تدل الى حد ما على مدى احتفاظ بنوك القطاع العام لمستوى هذه الودائع حيث لم يحدث لها انخفاض مثل ما حدث للبنوك المشتركة بل زادت مواردها من العملة المحلية بمقدار ١١٦ر٣ مليون أى بنسبة ٥ر٧٩٪ ٠

ب ـ بالنسبة للودائع بالعملة الاجنبية :

(١) انخفضت هذه الودائع لدى البنوك المشتركة والخاصة عام ١٩٨٤ بمقدار ٢٦٤ر٦ مليون جنيه أى بنسبة ٧ر٤٢٪ ٠ بينما حدث انخفاض لدى اجمالى البنوك التجارية بمقدار ١١٢ مليون جنيه أى بنسبة ٥ر١٪ ٠ وهذا مؤشر أيضا الى مدى الثبات النسبى لهذه الودائع لدى اجمالى البنوك التجارية بينما حدوث انخفاض كبير لهذه الودائع لدى البنوك المشتركة والخاصة ٠

(٢) بلغت نسبة هذه الودائع لدى البنوك المشتركة عام ١٩٨٣ حوالى ٦ر١٢٪ من مجلة الودائع لدى اجمالى البنوك التجارية ٠ بينما أصبحت هذه النسبة عام ١٩٨٤ حوالى ٥ر٥٦٪ ٠ وهذا مؤشر أيضا الى استمرارية انخفاض الودائع لدى البنوك المشتركة سواء كانت بالعملة المحلية أو العملة الاجنبية بينما المؤشرات الاخرى الخاصة باجمالى البنوك التجارية عكس ذلك ٠

وسوف نشير بشىء من التفصيل الذى يوضح نسبة كل قطاع من القطاعات المختلفة فى مساهمته فى هذه الودائع خلال الفترة ٨٢/١٩٨٣، ٨٣/١٩٨٤ ٠

أ ــ بالنسبة للودائع بالعملة المحلية :

البيان التالى يوضح التغير فى الودائع بالعملة المحلية خلال عامى ٨٢/١٩٨٣ ، ٨٣/١٩٨٤ (١) .

التغير خلال السنة المالية	٨٢/١٩٨٣	٨٣/١٩٨٤	٨٢/١٩٨٣	٨٣/١٩٨٤
القطاع العام	٣٣٧ر٠	٥٢٦ر٨	١١١ر١	٧ر٧٠
قطاع الاعمال الخاص	٣٣٥ر٩	٣٠٩ر٠	٢٢٧ر١	٢٠٢ر٣
القطاع العائلى	١٣٤٧ر٩	١٣٢٨ر٨	٤٣٢ر٢	١٨٨ر٠
قطاع التعلم الخارجى (بخلاف البنوك)	(١٢ر٤)	١٠ر١	(١١ر٦)	٢ر٩
الاجمالى	٢٠٠٨ر٤	٢١٧٤ر٧	٨٥٧ر٨	٤٠٠ر٢

من البيانات السابقة يتضح الآتى :

١ ــ بالنسبة للبنوك المشتركة والخاصة فقد حققت جميع القطاعات هبوط جوهرى فى عام البحث عن عام المقارنة عدا قطاع الاعمال الخاص .

ونود أن نشير بأن الزيادة فى ودائع القطاع العام لدى البنوك المشتركة والخاصة (٧ر٠ مليون جنيه) ترجع أساسا الى زيادة ودائع شركات القطاع العام بلغ ٢٣ر٧٢ مليون جنيه وقطاع الخدمات العام بمبلغ ١٣ر٧ مليون جنيه فى الوقت الذى تراجعت فيه ودائع الهيئات العامة الاقتصادية بمبلغ ٣٠ر٤ مليون جنيه .

بينما كانت الزيادة فى عام ٨٢/١٩٨٣ (١١١ر١ مليون جنيه) محصلة لزيادة ودائع شركات القطاع العام بمبلغ ١٥٧ر٢ مليون جنيه وتراجع ودائع الهيئات العامة الاقتصادية بمبلغ ٣٥ر٧ مليون جنيه وقطاع الخدمات العام بمبلغ ١٠ر٤ مليون جنيه .

(١) انظر تقرير البنك المركزى المرجع السابق ، ص ٣ .

٢ ــ بالنسبة لاجمالى البنوك التجارية فقد حققت جميع القطاعات زيادة عدا قطاعى الاعمال والقطاع العائلى ٠

٣ ــ الزيادة الملموسة فى ودائع القطاع العام لدى اجمالى البنوك التجارية خلال فترة الدراسة بالمقارنة مع الفترة المقابلة انما يرجع فى المقام الاول الى تطور ودائع الهيئات العامة الاقتصادية وبيانها كالآتى :

(مليون جنيه)

	١٩٨٣	١٩٨٤
قطاع الخدمات العامة	١٩ر٣	٥٠ر٤
هيئات عامة اقتصادية	(١٠١ر٧)	١٥٩ر٤
شركات القطاع العام	٣٠٨ر٣	٣١٠ر٠
الاجمالى	٢٢٥ر٩	٥١٩ر٨

بالنسبة للطفرة الكبيرة التى حدثت من ودائع الهيئات العامة الاقتصادية من (١٠١ر٧) الى ١٥٩ر٤ مليون جنيه يرجع أساسا الى زيادة ودائع الهيئة العامة للبترول بمبلغ ٤٠ر٢ مليون جنيه والهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان بمبلغ ٣٠ر٠ مليون جنيه ٠

ب ــ بالنسبة للودائع بالعملة الاجنبية :

عامى ٢يد/١٩٨٣ ، ٨٣/١٩٨٤ :

البيان التالى يوضح التغير فى الودائع الاجنبية خلال
(بالمليون جنيه)

التغير خلال السنة المالية	اجمالى البنوك التجارية ٨٣/٨٢	بنوك مشتركة خاصة ١٩٨٣/٨٢/٨٤/٨٣	١٩٨٤/٨٣
القطاع العام	١ر١	٣٠٤ر٥	١٩٨٣ر٢ ٦٤ر٥
قطاع الاعمال الخاص	(١٧ر٣٠)	٧٩ر٩٠	١٨ر٧ ٧٠ر٤
القطاع العائلى	٥٧٤ر٦	٣٣٣ر٠	٣٨٢ر٠ ٢٦٦ر٩
قطاع العالم الخارجى (عدا البنوك)	١٨٩ر٩	(٨٥ر٢)	١٤٩ر٦ (٤٧ر٩)
الاجمالى	٧٤٨ر٣	٦٣١ر٣	٦١٨ر٥ ٣٥٣ر٩

من البيانات السابقة يتضح لنا الآتى :

١ ــ بالنسبة للبنوك المشتركة والخاصـــة فان الـــزيادة تقتصر على ٣٥٣ر٩ مليون جنيه عام ٨٣/١٩٨٤ أى بمعدل نمو ١٦ر٣٪ فى حين كانت تبلغ ٦١٨ر٥ مليون جنيه عام٨٣/١٩٨٣ أى بمعدل نمو ٣٩ر٧٪
ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى تراجع ايداعات قطاع العالم الخارجى بخلاف البنوك بمبلغ ٤٧ر٩ مليون جنيه مقابل زيادة خلال سنة المقارنة تبلغ ٤٩ر٦ مليون جنيه • ويعزى ذلك بصفة أساسية الى تركز الجانب الاكبر من هذه التطورات لدى أحد البنوك المشتركة •

٢ ــ ترجع الزيادة فى ودائع القطاع العام لدى اجمالى البنوك التجارية فيما بين يونيو ١٩٨٣ ، ويونيو ١٩٨٤ أساسا الى زيادة ودائع الهئات العامة الاقتصادة بمبلغ ١٤٠ر٧ مليون جنيه وشركات القطاع العام بمبلغ ٧٧ر٨ مليون جنيه • وذلك مقابل تراجع ودائع الهئيات العامة بمبلغ ٢٥ر٢ مليون جنيه وشركات القطاع العام بمبلغ ٣٩ر٤ مليون جنيه لنفس الفترة •

٣ ــ تصاعدت ودائع شركات القطاع العام بالعملـــة المحلية والعملة الاجنبية بمبلغ ٤٧٤ر٥ مليون جنيه نتيجة تصـــاعد ودائع الشركات التالية :

البيان التالى يوضح التغير فى الودائع بالعملة الاجنبية خـــلال عامى ٨٢/١٩٨٣ ، ٨٣/١٩٨٤ :

	(مليون جنيه)
ــ شركات التموين والتوزيع الداخلى	١١٩ر٩
ــ شركات السياحة والفنادق والنقل الجوى	٨٤ر٩
ــ شركات الصناعات المعدنية	٥٥ر٢
ــ شركات قناة السويس	٤٢ر٥
ــ شركات الاقطـــان	٣٩ر٥
ــ شركات المواد الغذائية	٣٠ر٥

٣ ــ الودائع حسب نوعية الايداع :

بلغت أرصدة الودائع الادخارية لدى اجمالى البنوك التجـارية فيما بين يونيو ١٩٨٣ ، يونيو ١٩٨٤ زيادة قدرها ١ر٢٢١٠ مليـون جنيه بمعـدل نمو ٥ر٢٥٪ (منها ١ر٤٥٩ مليـون جنيه شـهادات ايداع وادخار أى بنسبة قدرها ٨ر٧٨٪ من جملة الزيادة فى أرصدة الودائع٠ تليها فى المرتبة أرصدة الحسـابات الجارية التى تصـاعدت بمقدار ٦ر٣٥٠ مليـون جنيه بنسـبة ٥ر١٢٪ وذلك مقـابل زيادة بمبلغى ٥ر٣٣٤١ مليون جنيه ، ٠ر٤٥٤ مليون جنيه على الترتيب فيمـا بين يونيه ١٩٨٢ ، يونيه ١٩٨٣ وذلك على نحو البيان التالى :

	اجمالى البنوك التجارية			بنوك مشتركة خاصة	
بالمليون جنيه					
التغير خلال السنة المالية	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣
القطاع العام	٥٠ر٩	١٥١ر٦	٣٨٩ر٦	٥٣٠ر١	(١٠٠ر٥)	١٤٩ر٨
قطاع الأعمال الخاص	١٥٧ر١	١٠٠ر٦	٥١٦ر٢	١٨٤ر٦	٣ر٦	١٠٢ر٥
القطاع العائلى	٢٤٥ر٥	٨٦ر٥	١٦٢١ر٤	١٥٨٠ر٦	٥٥ر٤	(٥ر١)
قطاع العالم الخارجى (بخلاف البنوك)	(٩ر١)	٤ر٣	١٩٠ر٨	(٨٥ر٢)	٢ر٧	(١ر٩)
الودائع المقابلة للمعونة الامريكية	٢ر٤	٧ر٦	(١٦ر٠)	....		
الاجمالى	٤٥٤ر٠	٣٥٠ر٦	٢٣٤١ر٥	٢٢١٠ر١	(٣٨ر٨)	٢٤٥ر٣

ونود الاشارة الى ما يلى :

١ ــ ان الزيادة فى الودائع المجمدة للقطاع العام فيما بين عام ١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٤/٨٣ ترجع أساسا لزيادة ودائع الهيئات العامة الاقتصادية بمبلغ ٩٠٫٨ مليون جنيه (منها ٥٦٫٤ مليون جنيه تخص الهيئة العامة للبترول) .

بينما التراجع فى الودائع المجمدة للقطاع العام فيما بين يونيو ١٩٨٢ ، يونيو ١٩٨٣ بمبلغ ١٠٠٫٥ مليون جنيه يرجع أساسا الى تراجع ودائع الهيئة العامة الاقتصادية بمبلغ ٩٦٫٧ مليون جنيه (منها ٧٥٫٨ مليون جنيه تخص الهيئة العامة للبترول) .

٢ ــ كما يلاحظ أن التراجع فى مقدار الزيادة فى أرصدة الودائع الادخارية للقطاع العائلى خلال فترة الدراسة (١٥٨٠٫٦ مليون جنيه) بالمقارنة مع مقدار الزيادة التى سجلتها تلك الارصدة خلال فترة المقارنة (١٦٢١٫٤ مليون جنيه) انما ترجع فى المقام الاول الى الودائع الادخارية لذلك القطاع بالعملات الاجنبية وذلك على النحو التالى :

	١٩٨٣/٨٢		١٩٨٤/٨٣	
التغير خلال السنة المالية :	قيمة	معدل نمو ٪	قيمة	معدل نمو ٪
عملة ملية	١١١٥٫٠	٤٦٫٦	١٢٥٠٫٨	٣٥٫٧
عملات اجنبية	٥٠٦٫٤	٣٢٢٫٠	٣٢٩٫٨	١٥٫٨
	١٦٢١٫٤	٤٠٫٨	١٥٨٠٫٦	٢٨٫٢

أما بالنسبة للتغيرات التى حدثت فى أرصدة الودائع حسب نوعية الايداع للبنوك المشتركة والخاصة خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٢ ، ١٩٨٤/١٩٨٣ فهى كالبيان التالى :

	حسابات جارية		ودائع جارية		ودائع مجمدة ومحتجزة	
التغير خلال السنة المالية	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣
القطاع العام	١ر٣٠	٥ر٧	٩ر٧٨	٣٢ر٧	٧٠ر٨٣	٣٢ر٩
قطاع الأعمال الخاص	٣ر٨٩	٩ر١٠٥	٤ر١٣٩	٣ر١٠٦	١٧ر١	٦٠ر٥
القطاع العائلي	٦ر٦١	(٨ر٣٦)	٢ر٧٣٢	٧ر٤٧٢	٢٩ر٤	١ر١٩
قطاع العالم الخارجي (خلاف البنوك) الودائع المقابلة للمعونة الامريكية	٩ر٠	٩٣ر٢	٩ر١٤٩	٧ر٠٤٨	٥٥ر٤	٦ر٥
	٩ر١٨١	٧٨ر٠	(١٣ر٠١) ٤ر١٠٧٨	٥٦٣ر٠٠	٤١٧ر٠٠	١ر١١٣

ويلاحظ من البيانات السابقة ما يلى :

١ ــ تراجعت الزيادة فى الودائع فى كل مــن الودائع الجارية والادخارية والمجدة والمحتجزة خلال فترة الدراســة ٨٣/١٩٨٤ عن عــام المقارنة •

٢ ــ بالنســبة للودائع الادخارية اقتصرت الزيادة خلال عــام الدراسة ء لى٥٦٣ مليون جنيه بمعدل نمو ٧ر١٧٪ مقابل ٤ر١٠٧٨ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٢/١٩٨٣ وبمعدل نمو يزيد عن ٥٠٪ وهذه ظاهرة غير طيبة •

ثانيــا : القروض والسلفيات :

بلغ اجمالى القروض والســلفيات لجميــع البنــوك التجارية (قطاع عام وخاص ومشترك) فى يونيو ١٩٨٤ نحو ٣ر١٢ مليار جنيه • ومنها ٢ر٣ مليار جنيه للبنوك المشتركة والخاصة بنسبة ٨ر٢٥٪ •

وقد بلغ النمو فى القروض والسلفيات بجميع البنوك التجارية خلال ذلك العام نحو ٨ر٢ مليار جنيه (بمعدل ٢ر٣٠٪) منها ٦ر٥٦٦ مليون جنيه للبنوك المشتركة والخاصة بمعدل نمو ٦ر٢١٪ •

وسوف نشير لبعض التفصيلات على النحو التالى :

١ ــ القروض الممنوحة وفقا للقطاعات المدنية :

فيما يلى بيان يوضح القروض الممنوحة من البنــوك التجارية جميعها وبين ما منحته البنوك المشتركة والخاصة فى يونيو ١٩٨٤ • (بالمليون جنيه) :

جميع البنوك التجارية	البنوك المشتركة والخاصة	النسبة ٪
القطــاع الكومى	٨ر٣٠٧١	٣ر٢٨	٩ر
شركات القطاع العام	١ر٣٣٤١	٥ر٢١٣	٦ر٤
قطاع الاعمال الخاص	٥ر٥٤٩١	٧ر٢٨١٦	٣ر٥١
القطاع العائلى	٨ر٣٦٠	٣ر١٠٨	٠ر٣٠
عالــم خــارجى	٣ر٧٢	٧ر٢٢	٤ر٣١
	٥ر١٢٣٣٧	٥ر٣١٨٩	٨ر٢٥٪

من البيانات السابقة يتضح الآتى :

أ ــ تركيز البنوك المشتركة والخاصة على تمويل قطاع الاعمال الخاصة والذى حصل على ٣ر٨١٪ من اجمالى القروض التى منحتها هذه البنوك .

بينما لم يحصل القطاع العام والحكومة من هذه البنوك الا على ٣ر٧٪ من اجمالى قروضها .

هذه البنوك .

بينما لم يحصل القطـاع العام والحكومة من هذه البنوك الا على ٣ر٧٪ من اجمـالى قروضها .

ب ــ كما يلاحظ تركيز بنوك القطاع العام على تمويل قطـاع الحكومة وشركات القطاع العام والتى حصـلت على ١ر٦١٧١ مليون جنيه وهى تمثل نسبة ٤ر٦٧٪ من اجمالى قروضها (١) .

٢ ــ تمويل قطاعات النشاط الاقتصادى (٢) :

فيما يلى بيان يوضح ما ساهمت به كل مـن البنوك التجـارية مجتمعة والبنوك المشتركة والخاصة فى قطاعات النشاط الاقتصادى فى ونيو ١٩٨٤ .

	البنوك التجارية مجتمعة	البنوك المشتركة والخاصة	النسبة٪
قطاع الزراعة	٣٣٦ر٠	٩٢ر٤	٢٧ر٥٪
قطاع الصناعة	٤٠٤٦ر٣	٨٦١ر٤	٢١ر٣٪
قطاع التجارة	٤٧٢٦ر٦	١١٥٦ر٨	٢٤ر٥٪
قطاع الخدمات	٢٠٦٧ر٢	٩٣١ر٧	٤٥ر١
قطاعات غير موزعة	١١٦١ر٤	١٤٧ر٢	١٢ر٧
	١٢٣٣٧ر٥	٣١٨٩ر٥	٢٥ر٨٪

(١) انظر المرجـع السابق .
(٢) انظر تقرير البنك المركزى ــ مرجع سابق ، ص ١٠ .

من البيانات السابقة يتضح لنا الآتى :

أ ــ حصول قطاع الخدمات على أكبر نسبة من التمويل لدى البنوك التجارية المشتركة والخاصة حيث حصـــل على ١ر٤٥٪ من اجمالى تمويل قطاعات النشاط الاقتصادى ٠

فى حين حصل قطاع الصناعة على أصغر نسبة تمويل لدى هذه البنوك حيث بلغت هذه النسبة ٣ر٢١٪ ٠

ب ــ أما بالنسبة للبنوك التجارية مجتمعة فان أعلى نسبة للتمويل كانت من نصيب القطاع الصناعى يليه القطـــاع الزراعى ثم قطـــاع الخدمات ٠

هذا وقد شهد عام ١٩٨٣/١٩٨٤ تغيرا جوهريا فى اهتمام البنوك المشتركة والخاصة بقطاع الصناعة والزراعة عن ذى قبل بالاضـــافة لقطاع الخدمات وذلك طبقا للبيانات التالية :

	التغير خلال السنة المالية ١٩٨٣/٨٢	التغير خلال السنة المالية ١٩٨٤/٨٣
قطـــاع الزراعة	١٢ر٤	٤٢ر٧
قطاع الصناعة	١٧٢ر٩	٢٥٦ر٠
قطاع التجارة	٧٦ر٥	(١٠٠ر٢٤)
قطاع الخدمات	١٤٨ر٥	٣٦٥ر٦
قطاعات غير موزعة	(٢٧ر٢)	٢ر٥
	٣٨٣ر١	٥٦٦ر٦

من البيانات السابقة يتضح لنا الآتى :

١ ــ تراجع حجم القروض الممنوحة لقطاع التجارة بنحو ١٠٠ر٢ مليون جنيه فى حين حدوث زيادة فى تمويل القطـــاع الزراعى خلال عـــام ١٩٨٣/١٩٨٤ تبلـــغ حـــوالى ثلاثة أمثـــال ما منـــح خـــلال عام ١٩٨٢/١٩٨٣ ٠

٢ ــ بلغت الزيادة فى قطاع الصناعة ما يقرب من مرة ونصف ما منح خلال العام الاسبق بينما تقترب الـزيادة الممنوحة لقطـاع الخدمات من مرتين ونصف •

٣ ــ يرجع تصاعد مديونية قطاع الخدمات بمبلغ ٦ر٣٦٥ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٣/١٩٨٤ مقابل ٥ر١٤٨ مليون جنيه خـلال عام ١٩٨٢/١٩٨٣ الى تصاعد مديونية قطـاع الاعمال الخـاص بمبلغ ٩ر٣٥٢ مليون جنيه •

٤ ــ تصاعدت مديونية قطاع الصناعة بمبلغ ٢٥٦ مليـون جنيه عام ١٩٨٣/١٩٨٤ بينما كانت ٩ر١٧٢ مليون جنيه عام ٨٢/١٩٨٣ ، ويرجع ذلك لتصاعد مديونية قطاع الاعمال الخاص بمبلـغ ٢ر٢٢٥ ملون جنيه •

٥ ــ تصاعد مديونية قطاع الزراعة بمبلغ ٧ر٤٢ مليـون جنيه (مقـابل زيادة اقتصرت على ٤ر١٢ مليـون جنيه) نتيجـة لزيادة مديونية قطاع الاعمال الخاص بمبلغ ٩ر٣٩ مليون جنيه •

٦ ــ تراجع مديونية قطاع التجارة بمبلغ ٢ر١٠٠ مليون جنيه (وهو اتجاه مرغوب فيه) خلال السنة المالية ١٩٨٣/١٩٨٤ (مقابل زيادة قدرها ٥ر٧٦ مليون جنيه) تبعا لتراجع مديونية قطاع الاعمال الخاص بمبلغ ٩ر٨٤ مليون جنيه وتراجع مديونية شركات القطـاع العام بمبلغ ٣ر١٥ مليون جنيه •

وقد ترتب على التطورات السـابقة أن ارتفعت مديونية قطاعات الاعمال لتصل الى ٣ر٣٠٤٢ مليونجنيه وبنسبة ٤ر٩٥٪ من اجمالى أرصدة الاقراض والخصم للعمـلاء فى آخـر يونيو ١٩٨٤ ، مقابل ٢ر٢٤٧٨ مليون جنيه وبنسبة ٥ر٨٤٪ فى آخر يونيو ١٩٨٣ •

ثالثـا : الاستثمار فى أوراق مالية :

بلغت القيمة الدفترية لمحفظة الاوراق المـالية للبنوك المشتركة ٥ر٢٠ مليون جنيه فى ١٩٨١ ثم ارتفعت الى ٣ر٥٤ مليـو جنيه فى فى يونيو ١٩٨٢ • وبلغت ٥ر٧٥ ملون جنيه فى يونيو ١٩٨٣ ، وتعذر الحصول على أرقام عام ١٩٨٤ •

والبيان التـــالى يوضـــح تطور أستثمارات الجهـــاز المصرفى فى الاوراق المالية :

	يونيو ١٩٨١	يونيو ١٩٨٢	يونيو ١٩٨٣	يونيو ١٩٨٤
بنوك تجارية قطاع عام	٦٧٧	٧٣٠	(٧٩٠)	٣ر١٢٢٥
بنوك تجارية مشتركة	٥ر٢٠	٣ر٥٤	(٥ر٧٥)	
البنوك المتخصصة	٥ر٧	٩ر٧	١ر١٨	٩ر٣٠
بنوك الاستثمار والأعمال	٣ر١٨	٣ر٢٢	٥ر١٧٨	١ر١٧٩
	٣ر٧٢٣	٣ر٨١٦	١ر١٠٦٢	٣ر١٤٣٥

من هذه البيانات يتضح لنا أن القيمة الدفترية لمحفظة الاوراق المـــالية لبنوك الاستثمار والاعمـــال بلغت ١ر١٧٩ مليـــون جنيه فى يونيو ١٩٨٤ ، بينما كانت ٥ر١٧٨ ملون جنيه عام ١٩٨٣ .

رابعا : المعاملات مع البنوك المحلية والخارجية :

١ ـــ المعاملات مع البنوك المخلية :

البيانا التالية توضح الارصدة الخاصة بالبنوك المشتركة والخاصة للارصدة المستحقة على البنوك والارصدة المستحقة للبنـــوك فى نهاية يونيو ١٩٨٤ .

	الاصول	الخصوم	الصافى
البنك المركزى المصرى	٩ر١٢٠٢	١ر٢١٢	٨ر٩٩٠
بنوك تجارية	٥ر٦٤٢	٦ر٦٠٤	٩ر٣٧
بنوك متخصصة	٨ر٦١	٩ر٣	٥ر٥٢
بنوك استثمار واعمال	١ر٥٩٥	٠ر١٢٩	١ر١٦٦
	٣ر٢٥٠٢	٠ر٩٥٥	٣ر١٥٤٧
بنوك اخرى فى الخارج	٨ر١٦٤٠	٣ر٣٤٥	٧ر١٢٩٥ (٧ر١٢٧٥)

من البيانات السابقة يتضح لنا الآتى :

أ ـــ صافى الارصدة المستحقة للبنوك المشتركة الخاصـــة نتيجة للمعاملات مع البنوك فى مصر قد أسفرت أرصدة مستحقة لها نحو

٥ر١ مليار جنيه • منهـا حوالى مليار مودعة لدى البنك المـركزى المصرى •

ب ــ تزايد ايداعات البنوك المشتركة والخاصة فى الخارج عما هو مستحق عليها للخارج بنحو ٢ر١ مليار جنيه وهذه ظاهرة غير طيبة حيث أنه قد سمح لهذه البنوك بممارسة نشاطها فى مصر من أجل جذب رؤوس الاموال الاجنبية من الخارج من أجل الاسـتثمار فى الداخل وليس جذب رؤوس الاموال من مصر واستثمارها فى الخارج •

الموارد بالعمـلات الاجنبية :

الودائع	٣ر٢٥٢٩
التزامات قبل البنوك فى الخارج	١ر٣٤٥
	٤ر٢٨٧٤

الاستخدامات بالعملة الاجنبية :

قروض وسلفيات فى مصر (بخلاف الاقراض لقطاع العالم الخارجى) •	٤ر٩١٢
أرصدة لدى البنوك فى الخارج	٨ر١٦٤٠
أرصدة لدى البنك المركزى بالعملة الاجنبية	٥ر٣٩٨
	٧ر٢٩٥١

من البيانات السابقة يتضح لنا الآتى :

أ ــ أن الاستخدامات بالعملة الاجنبية فى مصر ــ وهى القروض والسلفيات والارصـدة لدى البنك المركزى بالعمـلات الاجنبية ــ تبلغ ٩ر١٣١٠ مليون جنيه أى بنسـبة ٦ر٤٥٪ من اجمالى المـوارد بالعملة الاجنبية •

ب ــ أن الاستخدامات بالعملة الاجنبيـة فى الخـارج تبلغ ٨ر١٦٤٠ مليون جنيه أى بنسبة ٥٧٪ من اجمالى المـوارد بالعملة الاجنبية وهذه ظاهرة غير طيبة اذ من المفروض أن يتم استخدام معظم الموارد داخل مصر لا خارجها وهذا هو الغرض الاساسى من انشـاء هذه البنوك •

بنوك الاستثمار والاعمال :

تشمل هذه المجموعة من البنوك على بنوك الاستثمار والاعمال التى تم تسجيلها وفقا لاحكام المادة ١٧ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وذلك تحت مظلة القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ويدخل ضمنها فروع البنوك الاجنبية التى تعمل فى مصر وقد تبين أن عدد هذه البنوك أصبح ٣١ بنكا وفرعا فى يونيو ١٩٨٤ وبيانها كالآتى :

	عدد
١ ــ بنوك استثمار وأعمال مشتركة	١٠
٢ ــ فروع لبنوك أجنبية	٢١
	٣١

المركز المالى : (١)

بلغ مجموع المركز المالى لبنوك الاستثمار والاعمال نحو ٥ر٥ مليار جنيه فى آخر يونيو ١٩٨٤ محققة بذلك زيادة مقدارها ٧ر٦٩٢ عن يونو ١٩٨٣ ، بمعدل نمو نحو ٢ر١٤٪ مقابل معدل نمو فى العام الاسبق ٣ر١٥٪ ٠

جاءت الزيادة فى مجموع المركز المالى الاجمالى خلال عام ١٩٨٣ نتيجة لزيادة مجموع المركز المالى لبنوك الاستثمار والاعمال المشتركة بمبلغ ٧ر٨٦٦ مليون جنيه ، وتراجع المركز المالى لفروع البنوك الاجنبية بمبلغ ٠ر١٧٤ مليون جنيه ٠ ويعزى هذا التراجع الى قيام بنوك الاستثمار والاعمال بتسوية جانب من الارصدة الناتجة عن معاملاتها مع البنوك فى مصر والخارج بمبلغ ٥ر٢٣٣ مليون جنيه مقابل تراجع الالتزامات قبلها بمبلغ ٤ر٢٢٨ مليون جنيه ٠

وتبين أن أهم التطورات التى طرأت على المركز المالى لهذه البنوك تتلخص فى تصاعد أرصدة الاقراض والخصم بمبلغ ٥٢ مليون

---

(١) انظر تقرير البنك المركزى المصرى عن تطورات المركز المالى لبنوك الاستثمار والاعمال خلال السنة المالية ١٩٨٤/٨٣ ــ مذكورة رقم ٨٤/١٣٠٤ بتاريخ ١٩٨٤/٩/١٢ ٠

جنيه ، يمثل زيادة أرصدة الاقراض الممولة من الاعتمادات المصرح بها من البنك المركزى لبنك التعمير والاسكان • فضلا عن تراجع صافى الالتزامات قبل البنوك فى مصر ــ بخلاف البنــك المركزى ــ بمبلغ ٣٨٨ مليون جنيــه ، فى الوقت الذى بلغت فيه الــزيادة فى الودائع المتاحة لتوظيف٦ر٣١٠ مليون جنيه •

ومن أجل تغطية هذه الفجوة التمويلية ، قامت بنوك الاستثمار والاعمال بالسحب على أرصدة ايداعها لدى البنوك فى الخارج ، حيث تراجع صافى تلك الايداعات بمبلغ ٧ر٨٦ مليون جنيــه الى جانب تصاعد صافى الالتزامات قبل البنك المركزى بمبلــغ ٣ر١٣٢ مليون جنيه ، وهو ما يعزى فى المقام الاول الى زيادة المبالغ التى اقترضها بنك التعمير والاسكان من المركزى •

أولا : الودائع : (١)

بلغت أرصدة الودائع ٣ر١٨٤١ مليون جنيه فى آخر يونيو ١٩٨٤ وهى تشكل ١ر٣٣٪ من مجموع المركز المــالى لهــذه البنوك (مقابل ٣ر١٤٥٨ مليون جنيه بنســبة قدرها ٣٠٪ فى آخــر يونيو ١٩٨٣) مسجلة بذلك زيادة مقدارها ٠ر٣٨٣ ميلون جنه بمعدل نمو ٣و٢٦٪ مقابل زيادة مقدارها ٥ر٢٥٥ مليون جنيه ، بمعدل نمو ٠ر٢٨٪ خــلا السنة المقــارنة •

وفيما يلى سوف نشير الى الانواع المختلفة للايداعات من حيث نوع العملة والقطاعات وحسب آجال الايداع والزيادة التى طرأت خلال العام والاعوام السابقة :

١ ــ أرصدة الايداعات فى نهاية يونيو ١٩٨٤ بالعملــة المحلية والاجنبية وحسب القطاعات المختلفة (بالمليون جنيه) :

	عملة محلية	عملة اجنبية	مجمــوع
القطــاع العــام	٣ر٦٣	١ر٥٧	٤ر١٢٠
قطاع الاعمال الخاص	٧ر١٥٦	٦ر٤٢٩	٣ر٥٨٦
قطاع العــائلات	٣ر٢١٦	٢ر٧٦٠	٥ر٩٧٦
عالم خارجى (بخلاف البنوك)	٠٠٠٠٠	١ر١٥٨	١ر١٥٨
	٣ر٤٣٦	٠ر١٤٠٥	٣ر١٨٤١

(١) انظر المرجــع السابق .

من البيان السابق يتضح لنـــا الآتى :

أ ـــ ان الايداعات بالعملة الاجنبية تمثل ٧٦ر٣٪ من اجمالى الايداعات ٠

ب ـــ أن القطاعات الرئيسية التى ساهمت بأكبر نصيب فى هذه الايداعات هى قطاع العائلات بنسبة ٥٣٪ من امجـــالى الايداعات الاعمال الخاص بنسبة ٣١ر٨٪ من اجمالى الايداعات وهما يشكلان حوالى ٨٥٪ من اجمالى هذه الايداعات ٠

هـ ـــ أن مساهمة العالم الخارجى بنسبة ٨ر٥٪ من اجمالى هذه الايداعات وهذه ظاهرة طبية حيث أن من أهم أســـباب انشاء هذه البنوك هى جذب رؤوس الأموال الاجنبية من الخارج من أجل الاستثمار والتنمية فى داخل مصر ٠

٢ ـــ أرصدة الايداعات طبقا لآجال الايداع فى ١٩٨٤/٦/٣٠ :

	عملة محلية	عملة اجنبية	اجمـــالى
ودائع جارية	٩٧ر٠٠	١٦١ر٠	٢٥٨ر٠
ودائـــع لا تؤجـــل وحسابات توفير	٢٩٧ر٦	١٠٦١ر٦	١٣٥٩ر٢
ودائع مجمدة او محتجزة	٤١ر٧	١٨٢ر٤	٢٢٤ر١
	٤١ر٧	١٤٢٥ر٠	١٨٤١ر٣

من البيانات السابقة يتضح لنا الآتى :

أ ـــ أن الودائع لاجل وحسابات التوفير تســـتحوز على غالبية هذه الودائع حيث بلغت ١٣٥٩ر٢ مليون جنيه ، بنســـبة ٧٣ر٨٪ من اجمالى الايداعات وهذه ظاهرة طيبة ٠

ب ـــ تقارب جملة الودائع الجارية من جملة الودائع المجمدة ٠

٣ ـــ لوحظ فى الاعـــوام الســـابقة زيادة متصـــاعدة للودائع الادخارية عن سائر الانواع الأخرى وعلى سبيل المثال البيان التالى

الذى يوضح بالمجموعات الثلاث فى عام ١٩٨٣/١٩٨٤ مقارنا بعام ١٩٨٢/١٩٨٣ :

	الزيادة خلال عام ١٩٨٤/٨٣	الزيادة خلال عام ١٩٨٣/٨٢
الودائع الجارية	٧٨ر٦	٤١ر٣
ودائع لاجل وباخطار وتوفير	١٢٨ر٨	٢٩٠ر٨
ودائع مجمدة أو محتجزة	٤٨ر١	٥٠ر٩
	٢٥٥ر٥	٣٨٣ر٠

من البيانات السابقة يتضح لنا الآتى :

أ ــ أن الودائع لاجل قد ارتفعت عام ١٩٨٣/١٩٨٤ بمبلغ ١٦٢ر٠ مليون جنيه أى قد ارتفعت بنسبة ١٢٥ر٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٢/١٩٨٣ • وبذلك حققت معدل نمو ٢٧ر٢٪ عام ١٩٨٣/١٩٨٤ مقابل معدل نمو ١٨٪ عام ١٩٨٢/١٩٨٣ •

ب ــ أنه لم يحدث تغيير يذكر فى الودائع المجمدة ، وهى التى تقابل التزامات على العملاء للبنك •

جـ ــ أما الودائع الجارية فقد حدث انخفاض فى ايداعاتها فى فى يونيو ١٩٨٣/١٩٨٤ بمبلغ ٣٧ر٣ مليون جنيه أى بنسبة ٤٦ر٤٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٢/١٩٨٣ •

جـ ــ اجمالى الودائع ذاد عام ١٩٨٣/١٩٨٤ بمقدار ١٢٧ر٥ مليون جنيه عن عام١٩٨٢/١٩٨٣ أى بنسبة حوالى ٥٠٪ عما كان عليه فى عليه فى العام السابق •

ثانيا : الاقراض والخصم (١) :

بلغت أرصدة الاقراض والصخم ٢٣٤٣ مليون جنيه فى آخر يونية ١٩٨٤ وهى تمثل ٤٢ر٢٪ من مجموع المركز المالى لبنوك الاستثمار والاعمال ، وذلك مقابل ١٨٢١ مليون جنيه فى آخر يونيه

---

(٢) انظر تقرير البنك المركزى المصرى عن تطورات المركز المالى لبنوك الاستثمار والاعمال ــ مرجع سابق ، ص ٥ .

١٩٨٣ ٥ر٣٧٪ من مجموع المركز المالى المجمع لبنوك والاعمال • وبذلك سجلت زيادة قدرها ٥٢٢ مليون جنيه بمعدل نمو ٧ر٢٨٪ مقابل مقابل زيادة مقدارها ٦ر٤٠٦ مليون جنيه بمعدل نمو ٨ر٤٧٪ خلال سنة المقارنة •

وفيما يلى نشير الى التوزيعات المختلفة للقروض والخصم :

١ ــ البيان التالى أرصدة الاقراض والخصم وتوزيعها على قطاعات النشاط الاقتصادى فى نهاية يونيو ١٩٨٤ وذلك حسب نوع العملة :

	عملة محلية	عملة اجنبية	اجمالى
القطاع العام	٣٣٤ر٠	٤٦ر٣	٣٨٠ر٣
قطاع الاعمال الخاص	٤٦٢ر٧	٨٩٨ر٨	١٣٦١ر٥
قطاع العائلات	٤٢ر٦	٥٨ر٥	١٠١ر١
قطاع العالم الخارجى (بخلاف البنوك)	٠٠٠٠	٥٠٠ر١	٥٠٠ر١
	٨٣٩ر٣	١٥٠٣ر٧	٢٣٤٣٠

من البيانات السابقة يتضح لنا الآتى :

أ ــ أن قطاع الاعمال الخاص حصل ١٣٦١ر٥ مليون جنيه وهو أكبر قطاع استحوز على الاقراض وذلك بنسبة ٥٨ر١٪ من اجمالى القروض والخصم •

ب ــ حصل القطاع العام على مبلغ ٣٨٠ر٣ مليون جنيه بنسبة ١٦ر٢٪ من اجمالى القروض ويرجع ذلك الى ما قدمه بنك التعمير والاسكان الى احدى الهيئات العامة فى اطار السياسات المصاحبة للموازنات العامة من قروض حصل عليها من البنك المركزى •

جـ ــ كما حصل قطاع العالم الخارجى (بخلاف البنوك) على ٥٠٠ر١ مليون جنيه بنسبة ٢١ر٣٪ من اجمالى القروض ونسبة ٣٣ر٢٪ من اجمالى القروض بالعملة الاجنبية • ويرجع ذلك الى تسجيل احدى البنوك التى تعمل فى مصر منذ الستينات وتزاول

نشاطها فى الاقراض فى الخارج كبنك استثمار وأعمال متضمن بياناته الى الارقام بعد استجلاء عام ١٩٨٢ .

٢ ــ الاقراض والخصم وفقا لآجال القروض :

البيان التالى يوضح القروض الممنوحة وفقا لآجالها موزعة فيما بين سنة فأقل وأكثر من سنة وفقا للرصيد فى نهاية يونيو ١٩٨٤ ومقارنا بيونو ١٩٨٣ :

	يونيو ١٩٨٣	يونيو ١٩٨٤	الصافى
سنة فأقل	٦ر١٢٣٥	٨ر١٥٧٤	٢ر٣٣٩
اكثر من سنة	٤ر٥٨٥	٢ر٧٦٨	٨ر١٨٢
الاجمالى	٠ر١٨٢١	٠ر٢٣٤٣	٠ر٥٢٢

من البانات السابقة يتضح لنا الآتى :

أ ــ أن القروض التى تم اقراضها من هذه البنوك لاكثر من سنة تبلغ نحو ٧ر٣٢٪ من اجمالى القروض . وهذه ظاهرة غير طيبة نظرا لان هذه البنوك هى بنوك استثمار وأعمال ومن المفروض أن أعمالها تتركز فى الاستثمارات طويلة الاجل ومن ثم كان من الواجب أن تستحوز القروض طويلة الاجل على معظم أرصدةالقروض .

ب ــ استحوزت القروض قصيرة الاجل ــ سنة فأقل ــ على معظم القروض حيث بلغت نسبتها ٢ر٦٧٪ وهذه ظاهرة غير طيبة .

٣ ــ ما تحصل عليه قطاعات النشاط الاقتصادى :

البيان التالى يوضح أرصدة الاقراض والخصم التى تحصل عليها قطاعات النشاطات الاقتصادية فى نهاية يونيو ١٩٨٤ مقسمة بين سنة فأقل وأكثر من سنة .

الارصدة فى نهاية يونيو ١٩٨٤

	سنة فأقل	أكثر من سنة
قطـــاعات الزراعة	٥٧ر٦	١١ر٧
قطـــاع الصنـــاعة	٢٢٩ر٧	٤٥ر٣
قطـــاع التجارة	٦٦٧ر٨	١٠٦ر٧
قطـــاع الخدمات	١٨٦ر٨	٣٧٨ر٣
قطاعات غير موزعة	٤٣٢ر٩	٢٢٦ر٢
الاجمالى	١٥٧٤ر٨	٧٦٨ر٢

من البيانات السابقة يتضح الآتى :

أ ــ أن قطاع التجارة يستحوز على أكبر نصـــيب من القروض حيث حصل على قروض قدرها ٧٧٤ر٥ مليون جنيه وبلغت نســـبتها ٣٣٪ من اجمالى القروض بينما بلغت القروض قصـــيرة الاجل التى حصل عليها ٦٦٧ر٨ مليون جنيه تبلغ نسبتها ٤٢ر٤٪ من اجمـــالى القروض سنة فأقل •

ب ــ تتسم قروض القطاع الصناعى بطابع الاجل القصير اذ تقتصر نسبة القروض الممنوحة له لمدة أكثر من سنة على ١٩ر٧٪ وهذه ظاهرة غير طيبة حيث أن هذا القطاع يحتـــاج الى أكبر نسبة مـــن القروض طويلة الاجل من أجل الاستثمار وزيادة الانتاج والتنمية •

جـ ــ أما قطاع الخدمات فيغلب عليه طابع القـــروض الطويلة وذلك نظرا لان أغلب نشاطه فى تمويل الاسكان والتشـــييد • ولذا تحتل قروضه الاكثر من عام المرتبة الاولى بين القروض من هـــذا النـــوع •

د ــ أما قطاع الزراعة فان نصيبه من القـــروض محدود حيث تبلغ مجموع هذه القروض ٦٩ر٣ مليون جنيه ٢ر٩٪ من اجمـــالى

القطاع من أهمية فى سد الفجوة الغذائية التى تعانى منها البلاد حاليا .

مما سبق يتضح لنا اتجاه معظم البنوك الى التوسع فى الاقراض والخصم لفترات أقل من سنة وتفضل التعامل فى التجارة والقروض قصيرة الاجل مما أدى الى اختلال التوازن فى الاقتصاد القومى ومعدلات نمو القطاعات المختلفة بما لا تستهدفه الخطة القومية وأرقام متابعتها تشير الى نمو قطاع المال والتجارة بمعدلات سريعة تفوق معدلات نمو القطاعات السلعية (١) .

ثالثا : الاستثمار فى أوراق مالية :

بلغت القيمة النقدية لمحفظة الاوراق المالية ١ر١٧٩ مليون جنيه نهاية يونيو ١٩٨٤ بنسبة ٢ر٣٪ من مجموع الاصول . مقابل ٥ر١٧٨ ملون جنيه ٨ آخر يونيو ١٩٨٣ بزيادة قدرها ٦ر٥ مليون جنيه (مقابل زيادة مقدارها ١ر٦ مليون جنيه خلال سنة المقارنة) وقد جاءت تلك الزيادة أساسا تبعا لزيادة مساهمات هذه البنوك فى رؤوس أموال المشروعات المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار بمبلغ ٦ر٩ مليون جنيه فى الوقت الذى تراجعت فيه مساهماتها فى أوراق العالم الخارجى بنحو ١ر٩ مليون جنيه .

رابعا : المعاملات مع البنوك المحلية والخارجية :

١ ــ المعاملات مع البنوك المحلية :

البيان التالى يوضح المعاملات مع البنوك المحلية فى ٨٤/٦/٣٠ :

	المستحق على البنوك	المستحق للبنوك	الصافى
البنك المركزى المصرى	٤٧١ر٧٧	٥١٢ر٨	(٤١ر١١)
بنوك تجارية	٤٣٩ر٠	٥٨٠ر١	(١٤١ر١)
بنوك متخصصة	١١ر٥	١ر٤	١٠ر١
بنوك استثمار واعمال	١٠٣ر٩	٩٢ر٠	١١ر٩
المجموع	١٠٢٦ر١	١١٨٦ر٣	(١٦٠ر٢)

(١) أنظر تقرير قطاع الخبرة الحسابية وتقييم الاداء بالهيئة العامة للاستثمار بشأن دور بنوك الاستثمار فى الاقتصاد القومى والضوابط المقترحة للاستفادة منها ــ دراسة غير منشورة ، ص ٨ .

يتضح من البيان السابق ما يلى :

أ ــ ان الموقف الصافى لبنوك الاستثمار والاعمال فى ٨٤/٦/٣٠ يعبر عن استخدامها لموارد البنوك المحلية وذلك عكس ما يوضحه الموقف الصافى للبنوك التجارية المشتركة ٠

ب ــ تمثل البنوك التجارية المصدر الاول فى تمويلها حيث بلغ حجم التمويل ١ر٥٨٠ مليون جنيه بنسبة ٨ر٤٨٪ من اجمالى المستحق للبنوك يليها البنك المركزى حيث بلغ حجم تمويله ٨ر٥١٢ مليون جنيه بنسبة ٢ر٤٣٪ من اجمالى المستحق للبنوك ٠

ونود أن ننوه بأن قروض البنك المركزى لهذه البنوك أساسا تتمثل فيما قدمه الى بنك التعمير والاسكان بالدرجة الاولى من قروض لاغراض تمويل الاسكان ٠

٢ ــ المعاملات مع البنوك الخارجية :

البيان التالى يوضح موقف بنوك الاستثمار والاعمال من تعاملها مع البنوك الخارجية فى نهاية يونيو ١٩٨٤ (بالمليون جنيه) :

	المستحق على البنوك	المستحق للبنوك	الصافى
البنوك فى الخارج	٩ر١٣٨٧	٦ر١٣٥٧	٣ر٣٠

من البيان السابق يتضح لنا أن الموقف الصافى لبنوك الاستثمار والاعمال قبل البنوك الخارجية يكاد يكون متوازنا وبفارق يقتصر على ٣٠٣ مليون جنيه مما يشير الى أنها مودعة بالخارج فى حدود التزاماتها قبل الخارج فقط ٠

الاموال المستثمرة والارباح المحولة للخارج لجميع البنوك الاجنبية والمشتركة :

البيان التالى يوضح الاموال المستثمرة المسجلة لدى الهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة حتى ٨٥/١٢/٣١ والارباح المحولة للخارج حتى الميزانيات المنتهية فى ١٩٨٤/١٢/٣١ (١) :

(١) انظر الجداول الاحصائية للمراكز المالية لمشروعات الاستثمار الداخلى فى ١٩٨٤/١٢/٣١ ــ الجزء الثالث ــ مصادرة من قطاع الخبرة الحسابية وتقييم الاداء التابع للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ص ٢٨٥ ٠

(القيمة بالالف جنيه)

	المـــال المستثمر المسجل				الارباح المحولة للخارج									
	نقدى	عينى	حقوق معنوية	اجمالى	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
فروع بنوك اجنبية	٤١٥٣٤		٤٨٣	٤٢٠١٧	٨٢٧	٥٤٥٢	١٠٢٥٢	١٣٩٢٢	٣٠٧٣٨	١٨٩٥٧	٢٣٨٩٢	١٣٥١	
بنوك مشتركة		٩٣٥٣٥	٩٣٥٣٥		١٥٤١	٣١٧٣	٥٦٢٠	٨٥٠٤	١٢٠١٢١٢١١٣	١٠٣٠٧١٢٨٩٤			
الاجمالى	١٣٥٠٦٩	٠٠٠٠	٤٨٣	١٣٥٥٥٢	٨٢٧	٣٣٩٣	١٩٣٥١	١٩٢٥١	٠٠٠٠	٤٢٨٥١	٢٦٧٨٦		

من الجدول السابق يتضح لنا الآتى :

١ ــ أن المال المستثمر لدى الهيئة العامة للاستثمار لفروع البنوك الاجنبية حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ مبلغ ٤٢ مليون جنيه وأن الارباح المحولة للخارج حتى ١٩٨٤/١٢/٣١ مبلغ ١٢٢٫٩ مليون جنيه أى أن ما تم تحويله يبلغ ٢٩٤٪ من المال المستثمر أى حوالى ثلاثة أضعاف المال المستثمر لدى هذه الفروع للبنوك ٠

٢ ــ بعض هذه القروض قد بلغت نسبة ما تم تحويله من أرباح الى اجمالى المال المستثمر يبلغ حوالى خمسة أضعاف أو أكثر على سبيل المثال ما يلى (١) :

(أ) بنك أوف نوفاسكوشيا ٤٫٨ ضعف (خلال أربع سنوات فقط ١٩٨٠ ــ ١٩٨٣) ٠

(ب) بنك لويدز بنك انترناسيونال ٥٫٨ ضعف (خلال ستة سنوات فقط ١٩٧٨ ــ ١٩٨٣) ٠

(ج) سيتى بنك ١١٫٦ ضعف (خلال ٨ سنوات فقط ١٩٨٦ ــ ١٩٨٣) ٠

(د) بنك الاعتماد والتجارة ١٦٫٥ ضعف (خلال خمس سنوات فقط من ١٩٧٧ ــ ١٩٨١) ٠

٣ ــ أن ما تم تمويله للبنوك المشتركة من أرباح يبلغ ٦٦٫١ مليون جنيه فى حين أن المال المستثمر لها يبلغ ٩٣٫٥ مليون جنيه أى بنسبة ٧٠٫٥٪ من اجمالى المال المستثمر ٠

٤ ــ بعض البنوك بلغت نسبة تحويل الارباح أكثر من قيمة المال المستثمر ٠ وعلى سبيل المثال ما يلى (٢) :

(أ) بنك تشيس الاهلى بلغت نسبة تحويل الارباح للخارج ١٧٧٫٨٪ من اجمالى المال المستثمر ٠

---

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٢٨٦ ٠
(٢) انظر المرجع السابق ، ص ٢٨٧ ٠

ب ــ البنك المصرى الأمريكى بلغت نسبة تحويل الارباح للخارج ١٤٣٪ من اجمالى المال المستثمر .

ج ــ بنك مصر رومانيا بلغت نسبة تحويل الارباح للخارج ١٨٩٫٤٪ من اجمالى المال المستثمر .

من البيانات السابقة يتضح لنا الموقف الحقيقى لدى ما حصلت عليه هذه البنوك الاجنبية وفروع البنوك الأجنبية من أرباح تم تحويلها للخارج حتى أن بعضها قد تجاوزت نسبته أكثر من ستة عشر مرة من اجمالى المال المستثمر بالنسبة لفروع البنوك الاجنبية اما البنوك المشتركة فقد بلغت النسبة حوالى الضعفين من اجمالى المال المستثمر .

كما أن بعض البنوك حققت أرباح رأسمالية نتيجة بيع بعض أصولها الثابتة أو فروعها وطلبت تحويلها للخارج قبل التصفية وعلى سبيل المثال ما تم لبنك الاعتماد والتجارة بتحويل ٢٥ مليون دولار (١).

هذا بالاضافة الى قيام فروع البنوك الاجنبية بتحويل مبالغ مادية الى مراكزها الرئيسية فى الخارج بنسب سنوية متزايدة تحت ستار مساهمة الفرع فى مصروفات المركز الرئيسى بلغت نحو ١٥٫٢ مليون دولار ، بدون أن تقدم للهيئة العامة للاستثمار أى عقود توضح ذلك وهذه التحويلات تخص سبعة عشر بنكا والتى أمكن حصرها حتى ١٩٨٣/١٢/٣١ (٢) . فى الوقت الذى لا ترغب هذه البنوك فى تكوين مخصصات واحتياطيات لتدعيم المركز المالى لها فى مصر بحجة أن المركز الرئيسى يغطى أى التزامات قد تنشأ للفرع .

صغر حجم رؤوس أموال معظم البنوك الاجنبية والمشتركة :

يلاحظ صغر رؤوس أموال معظم البنوك العاملة فى ظل قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بصفة عامة ، خاصة فروع البنوك الاجنبية . حيث بلغت رؤوس أموالها المدفوعة حتى ١٩٨٣/١٢/٣١ مبلغ مليون جنيه بنسبة ٣٪ من اجمالى رأس المال المدفوع لمشروعات

---

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ٩ .

(٢) أنظر تقرير قطاع الخبرة الحسابية وتقييم الاداء بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشأن دور بنوك الاستثمار فى الاقتصاد القومى والضوابط المقترحة للاستفادة منها ــ دراسة غير منشورة ، ص ٨ .

الاستثمار فى ذلك التاريخ • ومبلغ ١٨٩ مليون جنيه للبنوك المشتركة بنسبة ١١٪ من رأس المال المدفوع لمشروعات الاستثمار فى نفس التاريخ (١) •

هذا وقد بلغت رؤوس أموال بعض هذه البنوك على سبيل المثال ما يلى :

١ ــ البنوك التجارية المشتركة والخاصة :

(أ) بنك تشيس الاهلى رأس المال المدفوع ٢ر٥ مليون جنيه •

(ب) البنك المصرى الامريكى رأس المال المدفوع ٢ر٠ مليون ج•

(جـ) بنك مصر رومانيا رأس المال المدفوع ١ر٧ مليون جنيه •

(د) بنك مصر أمريكا الدولى رأس المال المدفوع ١ر٠ مليون ج

٢ ــ فروع البنوك الاجنبية :

(أ) كوريشيالى ايتاليانا ما يعادل مليون جنيه مصرى •

(ب) ملى اران ما يعادل مليون جنيه مصرى •

(جـ) لويدز بنك انترناشيونال ليمتد ما يعادل مليون جنيه مصرى

(د) عمان المحدود ما يعادل مليون جنيه مصرى •

ويلاحظ أن فروع البنوك الاجنبية لم تلتزم بتحويل رؤوس أموالها الى مصر بحجة أنها فروع لشركات مساهمة أجنبية ومن ثم ليس لديها رأس مال بالمفهوم المتعارف عليه • ولقد اكتفت بالتقدم للهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة لتسجيل رأس المال المستثمر (الوارد من الخارج) بشهادة من المركز الرئيسى للبنك تفيد تخصيص مبلغ يعادل رأس مال فرع البنك فى مصر •

٣ ــ بنوك الاستثمار والاعمال المشتركة :

(أ) الائتمان الدولى ــ مصر ٢ر٦ مليون دولار •

(ب) الاهلى سوسيتيه جنرال ١ر٨ مليون جنيه •

---

(١) انظر المرجع السابق ، ص ٨ •

من البيانات السابقة يتضح لنا الآتى :

١ ــ أن عدد العمال الاجانب تبلغ ٦ر١٪ من عدد العمال المصريين ٠

٢ ــ أن متوسط أجر العامل المصرى يبلغ ٦ر٥٣٩ جنيه فى العام ٠

٣ ــ أو متوسط أجر العامل الاجنبى يبلغ ٢٠٠١٩ جنيه فى العام ٠

٤ ــ أن متوسط أجر العاملل المصرى يبلغ ١ر٢٧٪ من متوسط أجر العامل الاجنبى ٠ أى أن العامل الاجنبى يحصل على حوالى أربعة أضعاف ما يحصل عليه العامل المصرى ٠

٥ ــ أن عدد العمال فى البنوك الاجنبية والمشتركة تبلغ ٩٦٦٦ عامل فى حين أنها فى الجهاز المصرفى بمصر تبلغ هذه العمالة ٨٢٦٠٠ عامل ٠ أى بنسبة ٧ر١١٪ ٠

٦ ــ كما أن اجمالى ما يحصل عليه العاملين فى البنوك الاجنبية والمشتركة ٨ر٥٤ مليونجنيه فى حين أن ما يحصل عليه العاملين فى الجهاز المصرفى ٥ر٢٣٩ مليون جنيه أى بنسبة ٨ر٢٢٪ ٠

٧ ــ أن متوسط الاجر السنوى للعامل فى البنوك الاجنبية والمشتركة يبلغ ٥٦٧١ جنيه فى حين أن متوسط الاجر السنوى للعامل فى الجهاز المصرفى للدولة يبلغ ٥ر٢٨٩٩ جنيه أى أن ما يحصل عليه العامل فى البنوك الاجنبية والمشتركة ضعف ما يحصل عليه العامل على مستوى الجهاز المصرفى ٠

القيمة المضافة :

الجدول التالى يوضح القيمة المضافة للبنوك الاجنبية والمشتركة عن عام ١٩٨٤ (بالالف جنيه) :

القيمة المضافة الاجمالية	الاهلاك	القيمة المضافة الصافية	استخدامات الاموال	نسبة القيمة الاجمالية استخدامات الاموال	نسبة القيمة المضافة الى اجمالى الايرادات	صافى الربح	نسبة صافى الربح الى صافى القيمة المضافة	الايرادات
٤٣٩٩٩٥	٢٨٥٣٠	٤١١٤٦٥	١١٤٨٠٠٤	٨ر٪	٣٩ر٣٪	١٣٥٧٧٩	٣٣٪	١١١٨٦٩٤

من الجدول السابق لنا الآتى :

١ ــ أن القيمة المضافة الاجمالية للبنوك الاجنبية والمشتركة عام ١٩٨٤ تبلغ ٩ر٤٣٩ مليون جنيه .

٢ ــ أن القمية المضافة الصافية للبنوك الاجنبية والمشتركة عام ١٩٨٤ تبلغ ٤ر٤١١ مليون جنيه .

٣ ــ أن نسبة القيمة المضافة الاجمالية الى استخدامات الاموال ٨ر٣٪ .

٤ ــ أن نسبة القيمة المضافة الاجمالية الى اجمالى الايرادات ٣ر٣٩٪ .

٥ ــ أن صافى الربح يبلغ ٧ر١٣٥ مليون جنيه .

٦ ــ أن نسبة صافى الربح الى صافى القيمة المضافة ٣٣٪ .

٨ ــ ما زالت البنوك الاجنبية تعتمد اعتمادا كبيرا على ودائع المصريين المقيمين وغير المقيمين دون احراز تقدم كبير فى جذب رؤوس أموال من الخارج . وقد بلغت نسبة هذه الودائع لدى البنوك الاجنبية والمشتركة فى يونيو ١٩٨٤ ، حوالى ٥ر٢٪ من اجمالى ودائع البنوك الاستثمار والاعمال .

بالاضافة الى ذلك فانه بالرغم من ارتباط هذه البنوك بالفوائض البترولية بالمنطقة العربية ــ حيث يوجد لها فروع كثيرة بمنطقة الخليج ــ فانها لم تقم بالدور التمويلى الذى كان متوقعا منها بجذب هذه الفوائض من منطقة الخليج الى فروعها فى مصر .

٩ ــ من الملاحظ أيضا أن نسبة كبيرة من نشاط البنوك الاجنبية والمشتركة واستثماراتها يتم فى خارج مصر رغم أن معظم مواردها المالية تأتى من المصريين . وقد بلغت هــذه الاستخدامات ٨ر١٦٤٠ مليون جنيه أى بنسبة ٥٧٪ من اجمالى الموارد بالعملة الاجنبية .

١٠ ــ تتعامل بعض البنوك الاجنبيــة والفروع مع القطــاع العام بمصر وذلك رغم التحذير الخاص بذلك . حيث أنه مقصــور تعاملها مع القطاع الخاص ومع شركات الانفتاح الجديدة فقط . بينما

تتعامل شركات القطاع العام مع البنوك الوطنية • ورغـم ذلك فان القطاع العام يتعامل مع هذه البنوك •

١١ ــ تبين أن متوسط ما تم تحويله من أرباح للخارج لفروع البنوك الاجنبية ٢٩٤٪ من المال المستثمر والمسجل لدى الهيئة العامة للاستثمار • وأن بعض هذه الفروع قد ارتفعت فيها هـذه النسبة الى ١١٦٠٪ ، ١٦٥٠٪ • أما البنوك الاجنبية والمشتركة فان متوسط ما تم تحويله من أرباح بلغ ٧٠ر٥٪ من المال المستثمر وأن بعض هذه البنوك ارتفعت فيها هذه النسبة الى ١٧٧ر٨٪ ، ١٨٩ر٤٪ •

١٢ ــ بعض البنوك حققت أرباح رأسمالية نتيجة بعض أصولها الثابتة أو فروعها وطلبت تحويلها للخارج قبل التصفية ــ كما أن بعض فروع البنوك الاجنبية قامت بتحويل مبالغ مادية الى مراكزها الرئيسية فى الخارج بنسبة سنوية متزايدة تحت ستار مساهمة الفرع فى مصروفات المركز الرئيسى • فى الوقت الذى لا ترغب هذه البنوك فى تكوين مخصصات واحتياطيات لتدعيم المركز المالى فى مصر بحجة أن المركز المالى الرئيسى يغطى أى التزامات قد تنشأ للفرع •

١٣ ــ قام بعض البنوك بعمليات المضاربة فى المعادن النفيسة والعملات الاجنبية بالمخالفة لاحكام قانون البنوك والائتمان وتعليمات البنك المركزى •

التوصـــيات :

١ ــ على ضوء هذه الدراسة نوصى بالآتى :

حث البنوك الاجنبية والمشـتركة الموجودة حاليـا عـلى رفع رأسمالها بحيث لا يقل عن ٥٠ مليون دولار وذلك وفق برنامج زمنى يتناسـب مع الارباح المحققـة وامكانيـة الحصـول على زيادة فى رأس المال •

٢ ــ وقف اصـدار موافقات جديدة لبنوك أجنبية جديدة فى الوقت الحاضر • الا أنه اذا رؤى فتح الباب فيكـون ذلك لبنوك استثمار وأعمال دون البنوك التجارية وذلك مع وجود بعض الضوابط منها ما يلى :

(أ) ألا يقل رأسمال البنك عن ٥٠ مليون دولار .

(ب) أن يقدم ضمن دراساته الاقتصادية عند طلب الانشاء عدد ٤ دراسات اقتصادية لمشروعات انتاجية يلتزم بتمويلها وانشائها فى مصر على أن تكون هذه المشروعات ضمن الخطة الانتاجية للدولة .

(جـ) أن تعمل الهيئة العامة للاستثمار ورأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة على تجهيز عدة دراسات اقتصادية لعدد من المشروعات الانتاجية داخلة ضمن خطة الدولة من أجل تقديمها للبنوك الجديدة فى حالة ما اذا لم تتقدم هذه البنوك بمثل هذه المشروعات عند طلب الانشاء .

٣ ــ حث البنوك على دراسة الوسائل الكفيلة بتنمية سوق المال حتى تتوافر لها أصول مالية قابلة للتسويق فى شكل أسهم يمكن شرائها من ذلك السوق فتصلح كأصول استثمار وأصول سيولة فى ذات الوقت ، وعلى غرار ما هو متواجد بالدول الاخرى .

٤ ــ تحقيق التكامل وليس المنافسة بين بنوك الاستثمار والبنوك المصرية فى توفير التمويل متوسط وطويل الاجل واللازم لمشروعات التنمية فى أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة بالاضافة الى الاوراق المالية والعمل على تنشيط البورصة .

٥ ــ اصدار الحكومة لسندات تكتتب فيها هذه البنوك بأسعار فائدة مناسبة وفق احتياجاتها من أصول السيولة وفى ذات الوقت تستخدم الحكومة حصيلة بيع هذه السندات فى تمويل عجز الموازنة .

٦ ــ أن تتولى البنوك الاجنبية ترويج شهادات أيداع بالعملة الاجنبية فى الداخل تصدرها البنوك الوطنية أو البنك المركزى بأسعار فائدة مناسبة وبآجال وفئات مختلفة على أن تكون قابلة للتصفية فى أى وقت .

٧ ــ تقوم الدولة بوضع برامج لمشروعات اقتصادية كبيرة وتدعو البنوك الاجنبية والمشتركة للمساهمة فى تمويلها .

٨ ــ خضوع شركات توظيف الاموال والشركات المالية لرقابة البنك المركزى وفق ما هو متبع بالدول الاخرى .

٩ ــ عدم منح بنوك الاستثمار فترة اعفاء ضريبى أخرى سواء كانت لزيادة رؤوس المال أو اعادة استثمار الارباح أو مد فترة الاعفاء الضريبى لها • مع العمل على تعديل قانون الاستثمار بما يتفق مع ذلك •

١٠ ــ اخضاع المبالغ التى تقوم فروع البنوك الاجنبية بتحويلها للخارج ــ تحت بند نصيب الفرع من مصروفات المركز الرئيسى ــ للضرائب مع تحديد نسبة كحد أقصى لها •

١١ ــ قيام البنك المركزى بممارسة اختصاصاته الرقابية والقانونية قبل البنوك الاجنبية والمشتركة مع العمل على انهاء المخالفات المرتكبة حاليا بمعرفتها ووضع حد لها فى المستقبل •

الخلاصـــــة :

وضح لنا من الدراسة أن دور البنوك الاجنبية والمشتركة التى انشأت طبقا لقانون استثمار رأس المـــال العربى والاجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، مازال محدودا فى بعض الجوانب المختلفة لنشاطاتها • كما أنه يوجد بعض أوجـــه القسور والنقد لهذه التجربة • وعلى سبيل المثال مايلى :

١ ــ كثرة عدد البنوك الاجنبية والمشتركة وفـــروع البنـــوك الاجنبية والتى انشأت بموجب هذا القانون حيث بلغت حوالى ٧٠ بنكا فى يونيو ١٩٨٤ أدى الى صعوبة وعدم فعالية رقابة البنك المركزى المصرى لهـــا •

٢ ــ يلاحظ صغر حجم رؤوس أموال هذه البنوك وذلك عكس الاتجاه العالمى نحو التركيز على الوحدات المصرفية الكبيرة والتى تستطيع الصـــعود والوقوف خـــلال الاوقات العصـــيبة ووعثرات الازمات كمـــا أن فروع البنـــوك الاجنبية لم تلتزم بتحويل رؤوس أموالها الى مصر بحجة أنها فروع لشركات مساهمة أجنبية ، ومن ثم ليس لديها رأس مال بالمفهوم المتعارف عليه وأكتفت بالتقدم لهيئة الاستثمار بشهادة من المركز الرئيسى تفيد تخصيص مبلغ يعادل رأس مال فرع البنك فى مصر •

٣ ــ جذب البنوك الاجنبية والمشتركة لبعض العناصر المصرية المتميزة والتى تعمل فى البنوك الوطنية وذلك بالاغراءات المادية خاصة فى مستويات الادارة العليا والمتوسطة مما زاد من مشاكل البنـــوك الوطنية لافتقارها لهذه القيادات وهذه النوعية من العاملين الفنيين آوالمتخصصين فى الاعمال المصرفية فى الوقت الذى تعانى فيه البنوك الوطنية من كثرة مالديها من فائض العاملين خريجى الجامعات والمعاهد حديثا ومن تخصصات لا تمت بعملها الى الاعمال المصرفية •

جذبت البنوك الاجنبية عدد من كبار العمـــلاء والمودعين من البنوك الوطنية وقد ساعدها على ذلك سهولة عملية الايداع والصرف لديها بالاضـــافة الى مرونة ويسر حركة آداء الخـــدمات المصرفية الاخرى ، وكذلك لاعتقاد بعض كبار المودعين والعملاء بأن سرية

معاملاتهم مكفولة أكثر لدى هذه البنوك عن البنوك الوطنية (١) •

٥ ــ تركيز البنوك الاجنبية والمشتركة على تمويل الاستيراد • ويظهر ذلك فى ارتفاع نسبة القروض قصيرة الاجل الى مجموع القروض • كما تسعى هذه البنوك الى جذب جزء كبير من عمليات الاستيراد الممولة بمعونات أو قروض من الدول التى تنتمى اليها • مما يحقق لها عمولات كبيرة وتحقيق فرصا للاقراض قصيرة الاجل •

٦ ــ البنوك الاجنبية لا تمارس عملية تمويل الاستثمارات فى المشروعات والشركات الجديدة على نطاق واسع • ويظهر ذلك فى ميزانياتها حيث أن نصيبها من الاستثمار فى السندات الحكومية المصرة وفى أسهم الشركات المنشأة فى اطار قانون الاستثمار ضئيل نسبيا الى مواردها من ودائع معظمها من المصريين المقيمين وغير المقيمين •

٧ ــ لا تمارس هذه البنوك الاقراض متوسط الاجل والطويل الاجل • كما أنها لا تقوم بتمويل الاستثمارات وأن نسبة المستخدم من التسهيلات الممنوحة لتمويل المشروعات الاستثمارية والقروض متوسطة الاجل ضئيلة بالقياس الى مجموع التسهيلات بأنواعها المختلفة • وتعمل البنوك الاجنبية بسياسة حذرة فى الاقراض • وعلى ذلك لا تدخل فى نطاق واسع من الارتباطات طويلة الاجل أو المتوسطة • وذلك نظرا لحداثتها وضآلة مواردها الذاتية ، وطبيعة ودائعها ، والتى يمثل أغلبها فى ودائع جارية ولاجال قصيرة تستمد من عملاء لا تربطهم بها علاقات وثيقة • كل هذه العوامل تحملها على الاحتفاظ بالقدر الاكبر من أصولها فى صورة سائلة ، خاصة فى صورة ودائع وحسابات لدى البنوك فى أسواق العملات الاوروبيةوالاسواق المالية الكبرى •

---

(١) أنظر تقرير وحدة الدراسات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن سياسات الاستثمار الجديدة (القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) ــ ديسمبر ١٩٧٩ •

تعليق على حكم لمحكمة النقض
فى عدم الغلو فى الشكل
صدر بجلسة ١٩٨٧/٦/١٠ فى الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٥٦ قضائية

دكتور
محمد محمود ابراهيم
أستاذ قانون المرافعات المساعد